جامعة الأزهر
AL-AZHAR UNIVERSITY
كلية الشريعة والقانون بدمنهور

مجلة البحوث
الفقهية والقانونية

مجلة علمية محكمّة
تصدرها كلية الشريعة والقانون بدمنهور

بحث مستل من
العدد الثاني والأربعين - "إصدار يوليو ٢٠٢٣م - ١٤٤٥هـ"

الشمول المالي
بين الواقع والمأمول
في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م

Financial Inclusion
Between Reality And Expectations
In The Light Of Egypt's Vision 2030

الدكتـــور
عبد الرؤف أحمد الحنفي
مدرس الاقتصاد والمالية العامة
بالجامعات المصرية

المجلة حاصلة على اعتماد معامل

" ارسيف Arcif " العالمية

وتقييم ٧ من ٧ من المجلس الأعلى للجامعات

رقم الإيداع

٦٣٥٩

الترقيم الدولي

(ISSN-P): (1110-3779) - (ISSN-O): (2636-2805)

للتواصل مع المجلة

٠١٢٢١٠٦٧٨٥٢

journal.sha.law.dam@azhar.edu.eg

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

https://jlr.journals.ekb.eg

الشمول المالي
بين الواقع والمأمول
في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م

Financial Inclusion
Between Reality And Expectations
In The Light Of Egypt's Vision 2030

الدكتـــــور

عبد الرؤف أحمد الحنفي

مدرس الاقتصاد والمالية العامة
بالجامعات المصرية

بسم الله الرحمن الرحيم

"المالُ والبنونَ زينةُ الحياةِ الدنيا والباقياتُ الصالحاتُ خيرٌ عند ربك ثواباً وخيرٌ أملاً"

الكهف : الآية رقم (٤٦)

الشمول المالي
بين الواقع والمأمول
في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م

عبدالرءوف أحمد الحنفي
قسم الاقتصاد والمالية العامة، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، مصر.
البريد الإلكتروني: raoufelhanafy.re@gmail.com

ملخص البحث:

يهدف الشمول المالي إلى إحداث طفرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة وذلك عن طريق وصول كافة الخدمات المالية لجميع المواطنين وبصفة خاصة الفقراء لتحسين مستوى المعيشة ورفع معدلات الادخار وأيضا الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر ويعتبر الشمول المالي أهم التحديات لدى جميع دول العالم وزاد الاهتمام به في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م.

ومما لا شك فيه أن الشمول المالي له آثار هامة على الوضع الاقتصادي داخل الدولة كما أنه يلعب دوراً هاماً في تحديد إتجاه السياسة النقدية وذلك من خلال عمله على توسيع قاعدة العناصر الاقتصادية داخل النظام المالي.

وقد اتخذت مصر العديد من الإجراءات اللازمة لمواجهة معوقات وتحديات تعزيز الشمول المالي على المستوى التشريعي والمستوى الحكومي بالإضافة إلى الخطوات الهامة التي قام بها البنك المركزي المصري وذلك في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م.

الكلمات المفتاحية : الشمول المالي، السياسة النقدية، الدفع الالكتروني، صدمات العرض والطلب، المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

Financial Inclusion
Between Reality And Expectations
In The Light Of Egypt's Vision 2030

Abdul Rauf Ahmed Al-Hanafi
Department of Economics and Public Finance, Faculty of Law, Zagazig University, Egypt.
E-mail: raoufelhanafy.re@gmail.com

Abstract:

Financial inclusion aims to bring about a boom in economic and social development within the country through the access of all financial service to all citizens especially the poor, to improve the standard of living and raise saving rates as well as attention to small and micro projects. Financial inclusion is the most important challenge in all countries of the world and interest in it has increased in following the global financial crisis of 2008.

There is no doubt that financial inclusion has important effects on the economic situation within the country, as it plays an important role in determining the direction of monetary policy through its work on expanding the base of economic elements within the financial system.

Egypt has taken many necessary measures to confront the obstacles and challenges of promoting financial inclusion at the legislative and governmental levels, in addition to the important Steps taken by the central Bank of Egypt in light of Egypt's 2030 vision.

Keywords: Financial Inclusion, Monetary Policy, Electronic Payment, Supply And Demand Shocks, Small And Micro Projects.

المقدمة

التعريف بموضوع البحث :

يعتبر الشمول المالي أحد العناصر الأساسية لتحقيق رؤية مصر ٢٠٢٠م وذلك بعد ما زاد الاهتمام بهذا الموضوع على المستوى الدولي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م وبناءً على ذلك كان لابد من انتهاج سياسات ترمي إلى تسهيل وصول كافة الخدمات المالية لكافة أفراد المجتمع بسهولة ويسر وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح.

وتبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي وكذلك فقد اعتبر البنك الدولي الشمول المالي أحد الركائز الأساسية في محاربة الفقر وتحقيق الرخاء وأطلقت العديد من المؤسسات المالية مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP ومؤسسة التمويل الدولية IFC برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي. وأصبح مؤشر الشمول المالي من المؤشرات الهامة لقياس التنمية الشاملة في مختلف دول العالم.

أهمية البحث :

تبرز أهمية البحث في أن الشمول المالي أصبح أهم التحديات لجميع دول العالم ومنها مصر لما له من آثار إيجابية على النمو الاقتصادي وبصفة عامة الاقتصاد القومي في مجموعه ولما له من آثار إيجابية أيضا على رفع مستوى المعيشة لدى أفراد المجتمع.

الهدف من البحث :

يهدف البحث إلى تعزيز تنافسية الخدمات المصرفية الالكترونية مثل الدفع الالكتروني، الصراف الآلي، موبايل بانكينج في ضوء تكنولوجيا الشمول المالي والتحول الرقمي وعليه القدرة التنافسية والأداء المالي للبنوك ومن ثم القدرات التنافسية للاقتصاد.

اشكالية البحث :

تثور اشكالية البحث فى محاولة الاجابة على عدة تساؤلات وذلك على النحو التالى :-

أ- ما هو مفهوم الشمول المالى ؟

ب- ما هى طبيعة الشمول المالى والاهداف التى يسعى لتحقيقها ؟

ج- ماهى الاثار الاقتصادية المترتبة على نظام الشمول المالى ؟

د- كيف يسهم الشمول المالى فى تحديد اتجاهات السياسة النقدية؟

هـ- ما هى معوقات تطبيق نظام الشمول المالى ؟

و- ما هى الخطوات التى اتخذتها الدولة فى سبيل التغلب على تلك المعوقات ؟

منهج البحث :

يستخدم البحث المنهج الاستقرائي الاستنباطي وتحليل المؤشرات واستقراء الواقع وإبراز التحديات التي تواجه تطبيق الشمول المالي وكذا الإجراءات التي اتخذتها مصر لتعزيز الشمول المالي على المستوى التشريعي والحكومي وكذا الخطوات الهامة التي قام بها البنك المركزي المصري في سبيل تعزيز خدمات الشمول المالي.

خطة البحث :

تنقسم الدراسة في هذا البحث إلى المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : واقع الشمول المالي في مصر.

وينقسم هذا المبحث إلى المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : ماهية الشمول المالي .

المطلب الثاني : الآثار الاقتصادية للشمول المالي ودوره في تحديد السياسة النقدية.

المبحث الثاني : معوقات تطبيق الشمول المالى فى مصر وسبل مواجهتها .

وينقسم هذا المبحث إلى المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : معوقات تطبيق الشمول المالي فى مصر .

المطلب الثاني : دور الدولة في تعزيز الشمول المالي في ضوء رؤيتها ٢٠٣٠م.

المبحث الأول
واقع الشمول المالي في مصر

تمهيد وتقسيم :

ترجع أهمية موضوع الشمول المالي إلى أنه أهم وأبرز الاهتمامات والتحديات لدى جميع دول العالم في العصر الحديث إذ أنه يهدف في المقام الأول إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ويتطلب ذلك بدوره تحقيق تنمية اقتصادية عادلة ومستدامة.

ومن الجدير بالذكر أن مصطلح الشمول المالي ظهر لأول مرة في عام ١٩٩٣م في دراسة (Lishon and Zerfet) عن الخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وفي عام ١٩٩٩م استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل واسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة[١].

وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م زاد الاتجاه العالمي نحو تحقيق الشمول المالي من خلال اتباع سياسات وإجراءات معينة تتخذها الجهات النقدية في الدول بهدف سهولة الوصول إلى الخدمات المالية واستخدام المنتجات المالية بتكلفة منخفضة، وعليه تم في نفس العام إنشاء التحالف الدولي للشمول المالي والذي يُعد أول شبكة دولية للتعلم من تجارب الدول في مجال الشمول المالي ويضم ١٤ دولة من الدول العربية ممثلة في ١٩٩ منظمة تنقسم ما بين وزارات مالية وبنوك مركزية[٢].

---

(١) سمير عبدالله، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٦م، ص٥١.

(٢) أحمد سرور، منى جازي، تزايد الدور ..... كيف لمصر أن تحقق الشمول المالي، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٧م.

http:// elbdil-PSS. Org/author/Ahmed-Mona

وفي عام ٢٠٠٩م عُقد أول مؤتمر سنوي للتحالف الدولي للشمول المالي بدولة كينيا ثم عُقد بعد ذلك في كل من اندونيسيا، المكسيك، جنوب افريقيا، ماليزيا، موزمبيق وأخيراً في مصر حيث يتم تطوير الأدوات المستخدمة في تطبيق الشمول المالي وتبادل الخبرات الفنية والعملية بين الدول الأعضاء ومساعدتها في صياغة السياسات والاستراتيجيات الإصلاحية وآليات التطبيق بالإضافة إلى إعداد الزيارات التعليمية في نفس المجال[1].

وتنقسم الدراسة في هذا المبحث إلى المطلبين الآتيين على النحو التالي :

المطلب الأول : ماهية الشمول المالي .

المطلب الثاني : الآثار الاقتصادية للشمول المالي ودوره في تحديد السياسة النقدية.

---

(١) المرجع السابق.

المطلب الأول
ماهية الشمول المالي

مما لا شك فيه أنه ليس سهلا أن تبذل الدول الجهود المختلفة لتحقيق النمو الاقتصادي وهي الغاية التي يسعى إليها جميع الشعوب في الدول المختلفة وهنا تكمن أهمية التنمية الرقمية حيث تؤدي إلى تحولات جوهرية في الاقتصاد ومن هنا فإن التنمية الرقمية في نظرنا تُعد بذاتها مشروع اقتصادي متكامل حيث أتاح التحول الرقمي للدول وبخاصة الدول النامية أن تتقدم بخطى واسعة لتحقيق الشمول المالي الذي أفاد أصحاب الدخول المتوسطة والمنخفضة وكذلك أفاد أصحاب المشروعات المتوسطة حيث أتاح وصول الخدمات المالية إليهم بسهولة ويسر.

بناءً على ما تقدم فإنه يجب أن نتناول بعض النقاط الهامة والأساسية في عرض مبسط وإيجاز غير مخل وذلك على النحو التالي :

(أ) مفهوم الشمول المالي .

(ب) أهداف الشمول المالي.

(جـ) أبعاد الشمول المالي.

(د) الهيئات المعنية بوضع معايير الشمول المالي.

(هـ) مبادئ مجموعة العشرين.

(و) مؤشرات الشمول المالي العالمية.

(أ) مفهوم الشمول المالي :

يعني مصطلح الشمول المالي : إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع خاصةً المهمشة منها ومحدودي الدخل مؤسسات و أفراد ويتم قياس الشمول المالي في أي مجتمع بناءً على ما تقدم من خدمات مالية (جانب العرض)، من خلال جودة تلك الخدمات وإتاحتها لكافة طبقات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير مثل : خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، خدمات التمويل والائتمان (جانب الطلب) وذلك لتفادي لجوء البعض إلى القنوات

والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع للرقابة والإشراف، فضلاً عن الارتفاع النسبي لأسعار هذه الوسائل مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية(١).

وعرف البنك الدولي الشمول المالي بأنه استطاعة الأفراد والمنظمات الحصول على منتجات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي رغبات المعاملات والمدفوعات والادخار والتأمين التي يتم تقديمها بوسيلة مستدامة(٢).

أما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP فتعرف الشمول المالي بأنه وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسئولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيماً جيداً(٣).

في حين عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية الخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي(٤).

---

(١) د/ حنان علاء الدين عبدالصادق جعفر، آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، يوليو ٢٠٢٠م، ص٤٩٤.

(٢) مركز المشروعات الدولية الخاصة، سلسلة التحول نحو اقتصاد غير نقدي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن ٢٠١٧م، ص٦.

(3) Silvia storchi, Emilio Hernandez, Elizabeth, Mc Guinness "A Research and Learning Agenda for the impact of financial inclusion December 2020.

(٤) د/ صوريه شنبي، د/ السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية) مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد (٢)، العدد (٢)، ٢٠١٨م، ص١٠٦.

أما مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) فقد عرفا الشمول المالي بأنه الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكلفة معقولة[١].

ويعرف صندوق النقد العربي الشمول المالي بأنه تمتع الأفراد بما فيهم أصحاب الدخول المنخفضة والشركات بما في ذلك أصغرها بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة مقابل أسعار معقولة من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات – تحويلات – إذخار...) يقع توفيرها بطريقة مسئولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة[٢].

ويعرف الأونتكاد الشمول المالي : نسبة من يستخدم الخدمات المالية من أفراد وشركات وهو يشير إلى حالة يتمتع فيها جميع البالغين في سن العمل بفرصة الحصول فعليا على خدمات الائتمان والادخار والتأمين وسداد المدفوعات عن طريق مقدمي الخدمات الرسميين وتقديم خدمات مناسبة للعميل بطريقة مسئولة وبتكلفة معقولة وثابتة[٣].

يتضح بعد استعراض التعريفات السابقة للشمول المالي أن أهم عناصر هذا التعريف تتركز في الآتي[٤] :

---

(1) Robert Cull, Tilman Ehrbeck, and Nine Holle "Financial inclusion and development : Recent Impact Evidence Focus Note, World Bank, No. 92 April, 2014, P. 1.

(٢) صندوق النقد العربي، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، تقرير ٢٠١٥م، ص١.

(٣) الأونتكاد، تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية بما يشمل إبراز اثر التحولات المالية ، التمكين الاقتصادى للنساء والشباب، جنيف نوفمبر ٢٠١٤ ص٦.

(٤) د/ صوريه شنبي، د/ السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مرجع سابق، ص١٠٧.

١ - الحصول على المنتجات والخدمات المالية من خلال توفير خدمات مالية رسمية ومنظمة تراعي قرب المسافة والقدرة على تحمل تكاليفها.

٢ - تمتع تلك الخدمات والمنتجات المالية بالجودة وتناسبها لجميع أطياف المجتمع.

٣- إتاحة استخدام تلك الخدمات بشكل منتظم ومتكرر.

٤ - الرقابة الفعالة بهدف تقديم تلك الخدمات المالية بشكل قانوني ووضع مالي مستقر.

٥ - القدرة على التخطيط للمستقبل والقدرة على مواجهة التحديات والأزمات المالية.

ومن خلال تحليل كل ما سبق يتضح **أهمية الشمول المالي** في تعزيز الاستقرار المالي حيث أثبتت الدراسات في هذا الشأن بأن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي حيث أن هدف الشمول المالي هو حصول كافة الأفراد في المجتمع على الخدمات الرسمية من خلال القنوات الرسمية وبتكاليف منخفضة[١].

وأيضا يعمل على تعزيز المنافسة بين المنظمات المالية وذلك من خلال تنويع المنتجات والاهتمام بجودتها بجذب الكثير من المواطنين والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية[٢].

(ب) أهداف الشمول المالي :

بادئ ذي بدء لابد أن نقرر أن هناك العديد من دول العالم عمدت إلى إدراج الشمول المالي باعتباره هدف استراتيجي قومي وهو ما أوقعها في صعوبة شديدة وتتمثل تلك الصعوبة في كيفية الموائمة بين الشمول المالي كهدف هام وبين الأهداف المالية الأخرى وهي الاستقرار المالي، الحماية المالية للمستهلك، النزاهة المالية حيث أطلق عليها نظرية (SIP-I)

---

(١) فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، تقرير منشور، صندوق النقد العربي، ٢٠١٧م، ص٣.

(٢) بنك الجزائر، الشمول المالي، تقرير منشور، ٢٠١٧م، ص١.

Financial stability – Financial Consumer Protection Financial integrity.

ومحاولة التوفيق والربط بين تلك الأهداف كون ما يُعرف بالإطار المتكامل للشمول المالي وتعمل الجهات الرقابية المالية جاهدة على الوصول إلى أقصى قدر ممكن من الفائدة من خلال تطبيق تلك النظرية وصولاً إلى قطاع مالي مستقر يتمتع بقدر كبير من النزاهة ويهتم بحماية وسلامة حقوق العملاء وتحقيق اقتصاد مستقر ومستديم[١].

يتضح من طرح تلك النظرية أن الشمول المالي له أهداف متعددة تعود بالنفع والفائدة على كافة أفراد المجتمع ويمكن أن نوجزها في النقاط الآتية[٢] :

١- تحسين فرص وصول الخدمات المالية إلى أكبر فئة في المجتمع سواء أفراد أو منظمات.

٢- يعمل على تحسين المستوى المعيشي للفقراء لسهولة الوصول إلى كافة الخدمات التي يقدمها.

٣- جذب المستبعدين إلى النظام المالي الرسمي من خلال تقديم كل الخدمات المالية (المدخرات – التحويلات المالية – الائتمان)[٣].

٤- ازدياد فرص الاستثمار للشركات المتوسطة والصغيرة.

---

(1) As of 2018, more than 90 countries have publicly to promoting financial inclusion and the number will continue to grow financial regulators and supervisors in these countries are discovering the value of a structured approach in helping them to implement policies and strategies on financial inclusion(1) alongside their core responsibilities to promote micro-and macroprudential stability(s) and financial integrity(1) and to protect financial consumers(p). objectives collectively referred to asi-sip. P. 4.

(٢) نانسي البنا، الشمول المالي نحو التحول للاقتصاد الرقمي، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٧/ ٤/ ٢٠١٨ ص١

(٣) د/ أحمد فؤاد خليل، آليات الشمل المالي نحو الوصول للخدمات المالية، بحث منشور بمجلة الدراسات المالية المصرفية ج (٣٣) ع (٣) ٢٠١٥م، ص٧.

٥- ازدهار المشروعات الخاصة مما يعود بالإيجاب على التنمية المستدامة.

٦- العمل على تقليص مساحة الفقر في المجتمع وتحقيق الانتعاش الاقتصادي.

ويتضح من تلك الأهداف أن للشمول المالي عدة منافع هي[١] :

١- الشمول المالي والتحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية يحد من الفساد ويعمل على تحسين تكلفة الخدمات.

٢- تحقيق منافع إنمائية لاسيما عند استخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية.

٣- تؤدي الخدمات المالية الرقمية إلى تراكم المدخرات وزيادة الإنفاق على الضروريات.

٤- تحقيق منافع واسعة النطاق تساعد في تحسين فرص الكسب وزيادة الدخل وبالتالي تعمل على تقليل الفقر وذلك عند استخدام الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة والتي تسمح بحفظ الأموال وتحويلها.

٥- تساعد الخدمات المالية الرقمية المواطنين على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل تبادل الأموال بين المواطنين في أوقات الأزمات.

(جـ) أبعاد الشمول المالي :

تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة أبعاد رئيسية وهي[٢] :

١- وصول التمويل للأفراد والشركات بسهولة ويسر.

٢- يجب أن تكون الشركات والمؤسسات ذات استدامة مالية.

---

(١) صندوق النقد العربي، الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، تقرير رقم ٢/ ١٩/ ٢٠١٩، ص٥.

(٢) د/ صورية شنبي، د/ السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مرجع سابق، ص١٠٩-١١١.

٣- قيام الشركات والمؤسسات بالعمل وفقاً للقواعد التنظيمية للإشراف المالي.

٤- وجود شرط المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق أفضل البدائل للعملاء.

(د) الهيئات العالمية المعنية بوضع معايير الشمول المالي[١] :

أنشأت مجموعة العشرين (G20) بعد انعقادها في عام ٢٠٠٩م بمدينة Seoul الشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI) وذلك بهدف تحقيق الدمج المالي للمستبعدين من النظام المالي الرسمي في سن العمل.

وفي عام ٢٠١٠م اعتمد قادة مجموعة العشرين في قمة (Toronto) خطة عمل للشمول المالي تشمل جميع بلدان مجموعة العشرين بالإضافة إلى البلاد المهتمة بالشمول المالي من خارج مجموعة العشرين ويشرف على تنفيذ تلك الخطة الشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI) ويساعدها في تحقيق هذا الهدف التحالف العالمي من أجل الشمول المالي (AFI)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية (OECD) والفريق الاستشاري لمساعدة الفقراء (CGAP) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

(هـ) مبادئ مجموعة العشرين (G20)[٢] :

انعقدت في تورنتو عام ٢٠١٠م مجموعة العشرين G.20 وأقرت مبادئها التسعة والتي تتضمن سياسات تساعد الدول في وصول الشمول المالي للخدمات المالية لكافة شرائح المجتمع بما فيها الطبقات الفقيرة وهذه المبادئ هي :

---

(١) أنظر : GPFI.

https : // www. Gpfi. Org/about-gpfi.

(٢) أنظر : GPFI.

G. 20, Principles for innovative financial inclusion, Global partnership for financial inclusion.
https:// www. Gpfi. Org.

(١) التمكين : ويعني العمل على محو الأمية المالية للأفراد للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع.

(٢) المعرفة : وهو ما يعني الاستفادة من قواعد البيانات المطورة من أجل استخدام السياسة القائمة على الأدلة وتقييم مدى التقدم في الإنجاز.

(٣) الحماية : وهو ما يعني وجود مفهوم شامل لحماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها من جهة الحكومة ومقدمي الخدمة والمستهلكين.

(٤) القيادة : وتعني وجود التزام حكومي واسع النطاق يعمل على تشجيع النفاذ الشامل من أجل المساعدة في التخفيف من حدة الفقر.

(٥) التناسب : وهو ما يعني بناء سياسة وإطار تنظيمي يقوم بتقليل المخاطر وتعظيم مزايا المنتجات المالية المتطورة على أساس استيعاب الثغرات والعوائق الموجودة في القواعد التنظيمية ومحولة تجاوزها.

(٦) التطوير : أي استخدام التكنولوجيا والأدوات المؤسسية المتطورة اللازمة لتوسيع النفاذ للنظام المالي مع الإشارة إلى مواطن الضعف في البنية التحتية.

(٧) إطار العمل : وهو ما يعني الأخذ في الاعتبار عند وضع إطار تنظيمي للنفاذ الشامل المعايير الدولية والظروف المحلية اللازمة لضمان بيئة تنافسية وإطار تنظيمي يتصف بالمرونة على أساس مواجهة المخاطر المتعلقة بغسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

(٨) التعاون : وذلك من أجل تهيئة بيئة مؤسسية مواتية لنشر الخدمات المالية في إطار واضح من المساءلة والمحاسبة الحكومية والعمل على تشجيع الشراكة والتشاور بين الحكومة والقطاعات المالية.

(٩) التنوع : وهو ما يعني تطبيق السياسات التي تشجع على المنافسة وتقديم الحوافز لتوفير خدمات مالية متنوعة بأسعار مناسبة مثل خدمات الائتمان والإيداع والتأمين والدفع والتحويلات.

(و) مؤشرات الشمول المالي العالمية :

اتفق قادة مجموعة العشرين G. 20 مع الشركة العالمية للشمول المالي (GPFI) في قمة Los Cabos في يونيو عام ٢٠١٢م على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي والتي تم تطويرها سواءً بالإضافة أو التنقيح في قمة الصين عام ٢٠١٦م لتعكس انتشار الخدمات المالية الرقمية بما في ذلك المدفوعات التي تتم عن طريق الحسابات والانترنت والهواتف الجوالة.

وهذه المؤشرات تقيس ثلاثة عناصر أساسية هي[١] :

١- إمكانية الوصول للخدمات المالية : وهو القدرة على استخدام الخدمات المالية المتاحة من المؤسسات الرسمية حيث يتطلب ذلك تحديد مستويات الوصول إلى تلك الخدمات وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية كما يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية.

٣- سهولة استخدام الخدمات المالية وهو مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي من خلال جمع البيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.

---

(١) د/ صورية شنبي، د/ السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مرجع سابق، ص١٠٩-١١١.

G. 20, Financial inclusion indicators, Global partnership for financial inclusion, 2016.

٣- الحصول على الخدمات المالية بجودة حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل وعي المستهلك، خدمات حماية المستهلك، تكلفة الخدمة، شفافية المنافسة في السوق، الكفالات المالية بالإضافة إلى ثقة المستهلك وهذا البعد في حد ذاته ليس من السهولة بمكان نظراً لطبيعة الخدمات المالية واختلافها وتنوعها بالإضافة إلى عوامل أخرى هامة مثل التثقيف المالي وهو العملية التي يتم من خلالها تحسين إدراك المستهلكين والمستثمرين لمفهوم الخدمات والمنتجات المالية المتوفرة والمخاطر المصاحبة لها حتى يصبحوا قادرين على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة وتعريفهم بجهات المساعدة واتخاذ الخطوات الفعالة التي من شأنها تحسين المستوى المالي والمعيشي الخاص بهم[1]. وكذا عامل المديونية والعوائق الائتمانية.

(١) أمانة مجلس محافظي البنوك العربية ومؤسسة النقد العربية، متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي، صندوق النقد العربي، ٢٠١٥م، ص٢.

المطلب الثاني
الآثار الاقتصادية للشمول المالي
ودوره في تحديد السياسة النقدية

من المعلوم أن البنك المركزي هو الذي يقوم بوضع وتنفيذ السياسة النقدية وذلك بموجب القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣م[١] على أن يكون الهدف الأساسي هو العمل على استقرار الأسعار وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف فإن البنك المركزي يلتزم في سياسته بالعمل على تحقيق معدل منخفض للتضخم وذلك لتحفيز الاستثمار ودفع عجلة النمو الاقتصادي.

ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزي وهو يمارس سياسته النقدية مستهدفا خفض معدل التضخم فإنه يضع نصب عينيه الاهتمام أيضا بتقلبات الناتج القومي وعند حدوث صدمات الطلب يتحرك التضخم والناتج في نفس الاتجاه وفي صدمات العرض يتحرك كل منهما في اتجاهات متضادة وهنا يجب على السلطة النقدية الاختيار بين إبقاء التضخم قريبا من المستهدف أو إبقاء الناتج قريبا من الإمكان، وبناءً على ما تقدم عندما ينخفض الشمول المالي فإنه يجب على واضعي السياسة النقدية العمل على استقرار الناتج المحلي على حساب التضخم والعكس عندما يزداد الشمول المالي فإنه يتم العمل على استقرار معدل التضخم على حساب الناتج القومي.

وبناءً على ما تقدم نتناول بشيء من التفصيل ما يلي :

أولاً : الآثار الاقتصادية للشمول المالي.

ثانياً : تأثير الشمول المالي في تحديد اتجاهات السياسة النقدية.

ثالثاً : الشمول المالي والسياسة النقدية في مصر.

أولاً : الآثار الاقتصادية للشمول المالي :

١ - الشمول المالي يعمل على استقرار النظام المالي وذلك من خلال تشجيع كافة أطياف المجتمع على استخدام الخدمات المالية من خلال النظام المالي الرسمي الأمر الذي ينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مع تخفيف مستويات

---

(١) قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣م.

التركز فيها وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات[١] حيث أن القطاع المالي الشامل عادة يتميز بقاعدة ودائع مستقرة إذا كانت أكثر تنوعا حيث أظهرت إحدى الدراسات أن الزيادة بنسبة ١٠٪ من نصيب الأفراد القادرين على الحصول على خدمة الودائع المصرفية قد يؤدي إلى تخفيف أو الحد من معدلات سحب الودائع بنحو ثلاث إلى ثمان نقاط في المائة[٢].

ومن الجدير بالذكر أن المدخرين أصحاب الدخول المنخفضة يتجهون إلى الحفاظ على الودائع خلال فترة الأزمات النظامية وبالتالي فإن ودائع العملاء ذوي الدخل المنخفض تعتبر عادة مصدرا مستقرا للتمويل في حالة نفاذ المصادر الأخرى أو صعوبة الحصول عليها[٣].

٢- ومن الجدير بالذكر أن المستويات المرتفعة للغاية من الإشراك المالي قد تضر بالاستقرار المالي من خلال سلوكيات خاطئة كالإقراض غير المسئول من جانب المؤسسات المالية التي تقدم قروضاً دون النظر في المخاطر بالحرص الواجب وبصفة خاصة في الدول التي تعاني من ضعف رقابة الأجهزة الرقابية المالية، فالحصول على الخدمات المالية مثل الادخار وحسابات الدفع لا تضر بالاستقرار المالي وكذلك خدمات التأمين وكل ذلك بخلاف الائتمان عندما يكون غير مسئول أو بضمانات كافية[٤].

---

(١) بنك الكويت الدولي، الشمول المالي في دولة الكويت، وحدة البحوث، مايو ٢٠١٥م، ص٣.

(2) Han. Rui and Martin "Financial inclusion for financial stability : Access to bank Deposits and the growth of Deposits in the Global financial crisis "Policy Research working paper 6577. World Bank, Washington, 2013, p. 6.

(٣) صندوق النقد العربي، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، مرجع سابق، ص٦.

(4) Sahay, Ratna, and others, "Financial inclusion : can it meet multiple macroeconomic Goals? IWF staff Discussion note 15/17. International monetary fund, Washington, DC, 2015, pp. 16-18.

٣- للشمول المالي أثره على النمو الاقتصادي حيث أنه كلما زادت شمولية القطاع المالي زادت خدماته لفئات المجتمع وأصبح قادراً على جذب المدخرات وبالتالي تحفيز الاستثمار مع إنجاز احتياجاتهم الاستهلاكية وبالتالي المزيد من تحفيز النمو الاقتصادي[١].

٤- للشمول المالي دور في التخفيف من حدة تقلبات دورات الأعمال والناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال زيادة التمويل والخدمات المصرفية التي يقدمها القطاع المالي وبالتالي تعويض نقص السيولة الأمر الذي يؤدي إلى تقليص تقلبات الاستهلاك والاستثمار وأيضا حصول المشروعات على التمويل اللازم لها يساعد على التغلب على مشكلة السيولة وبالتالي التقليل من تقلبات الاستثمار[٢] وأيضا قيام الأفراد بالادخار واستثمار أموالهم عبر القطاع المالي يجعلهم يحصلون على دخل شبه مستقر.

٥- يعمل الشمول المالي على الوصول إلى أقرب درجة ممكنة في عدالة التوزيع من منظورنا لأنه يسهل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع وبالتالي فإنه له دورا إيجابيا في الحد من الفقر مما ينعكس على سوق العمل كما أن قيام الدولة بدفع المعونات الاجتماعية عن طريق الوسائل الالكترونية الحديثة يساعد على خفض التكلفة إلى حد كبير ومع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول إليها في سهولة ويسر فإن ذلك يحفز من انتقال المنشآت والمشروعات الصغيرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

---

(١) أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية : توسيع فرص الوصول إلى التمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية، صندوق النقد العربي، أكتوبر ٢٠١٢م، ص٥.

(٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ٢٠١٢م، ص٢٠٨.

ثانياً : تأثير الشمول المالي في تحديد اتجاهات السياسة النقدية :

ذكرنا فيما سبق أن الشمول المالي له دور في التأثير على السياسة النقدية حيث أن السياسة النقدية تهتم بضبط معدلات التضخم بجانب الاهتمام بتقلبات الناتج القومي ويظهر ذلك جليا خلال الأزمات الاقتصادية والتي يبتعد فيها معدل التضخم عن المعدل المستهدف ويبتعد الناتج المحلي عن المستوى المحتمل ويتجسد ذلك بوضوح في إحدى صورتين :

الصورة الأولى : تحرك الناتج والتضخم في نفس الاتجاه زيادة أو نقصان وهو ما يُعرف بصدمات الطلب والتي تؤثر على جانب الاستهلاك مثل الصدمات الناتجة عن التغيرات الكبيرة في السياسة المالية سواء في معدلات الضرائب أو الانفاق الحكومي وبالمثل الصدمات التي تنتج عن التغيرات الكبيرة في السياسة النقدية سواء في عرض النقود أو سعر الفائدة والتغيرات في سعر الصرف والتغيرات في الإنفاق الخاص والاستثماري أو الاستهلاكي[1].

الصورة الثانية : تحرك الناتج والتضخم في اتجاهات متعاكسة وهو ما يُعرف عنه بصدمات العرض والتي تؤثر مباشرة في جانب الإنتاج مثل الصدمات الناتجة عن التغيرات المناخية والثورات والحروب والكوارث الطبيعية والنزاعات الإقليمية أو ارتفاع الأسعار العالمية للمدخلات المستوردة من السلع الوسيطة والمواد الخام فيؤدي ذلك إلى زيادة معدلات التضخم وارتفاع تكاليف الإنتاج مثل ارتفاع سعر النفط عند حدوث انخفاض كبير في المعروض منه.

---

(١) جيهان محمد السيد وإيناس فهمي حسين، أثر الأزمات الاقتصادية الكلية في سوق العمل في الاقتصاد المصري، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٧١ عام ٢٠١٥م، ص٤٦.

وفي الصورة الثانية تلك يواجه صناع السياسة النقدية أحد خيارين إما إبقاء الناتج قريبا من الإمكانات وبالتالي تقليل فجوة الناتج أو إبقاء معدل التضخم قريبا من المستهدف وبالتالي تقليل فجوة التضخم

وتعمل السلطات النقدية على اختيار السياسات النقدية المناسبة في ظل هذا التباين بين تقليل فجوة الناتج وتقليل فجوة التضخم وهو ما يعبر عن بمنحنى تايلور شكل رقم (١) حيث تختار السلطات النقدية نقطة تطابق مع تفضيلاتهم النسبية لاستقرار التضخم واستقرار الناتج[1].

شكل رقم (١)

منحنى تايلور

المقايضة بين فجوة كل من الناتج والتضخم

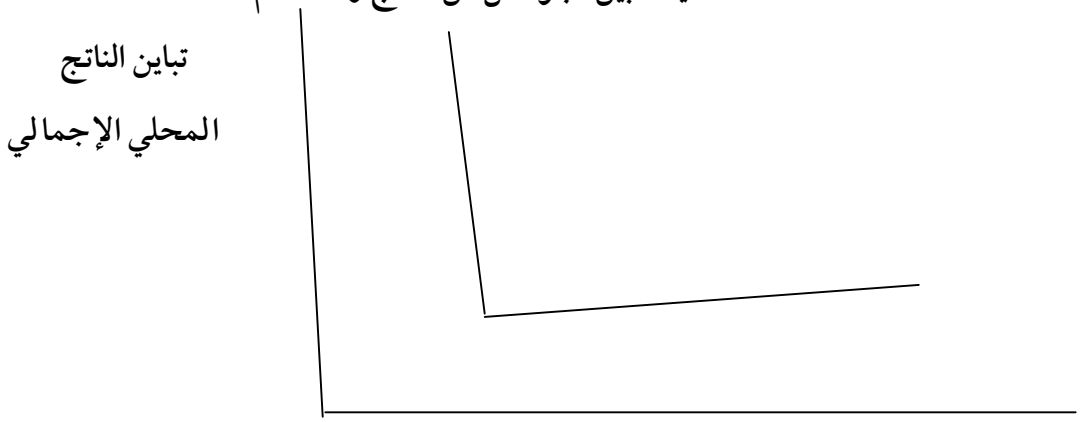

Source : Taylor, John B. "Estimation and control of a macroeconomic model with rational expectations" Econometric society, vol. 97 (5). P. 1281, September, 1979.

(1) Cecchetti and Schoenholtz, Monetary Policy and financial inclusion June 22, 2015.
https :// www. Money and Banking. Com/commentary 22/6/2015 monetary-Policy-and financial-inclusion.

مما سبق يتضح أن درجة التباين في الاختيارات بين درجة تقلب الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم تتأثر بالشمول المالي ومدى اتساعه ليضم شريحة كبيرة من العناصر الاقتصادية داخل الدولة ويرجع ذلك إلى سهولة النفاذ للخدمات المالية والمصرفية ويلجأ الأفراد إلى السحب من المدخرات لمواجهة صدمات الدخل وارتفاع معدل التضخم ولذلك فإن الأشخاص الذين يستطيعون الوصول إلى النظام المالي هم في وضع أفضل لمواجهة الصدمات العابرة للدخل مقارنة بالأشخاص الذين ليسوا كذلك[1].

ويتضح مما سبق أنه كلما زاد مستوى الشمول المالي في بلد ما ينبغي أن يحاول واضعوا السياسات الحد من تقلبات معدل التضخم أي أنه عندما يكون الأفراد أكثر قدرة على استخدام النظام المالي في استهلاكهم كلما قل الوزن النسبي الذي ينبغي أن يضعه صُناع السياسات على استقرار فجوة الناتج بالنسبة لاستقرار التضخم.

ثالثاً : الشمول المالي والسياسة النقدية في مصر :

أشرنا فيما سبق إلى أن درجة التباين في الاختيارات بين درجة تقلب معدلات التضخم والناتج المحلي الإجمالي تتأثر بمدى اتساع الشمول المالي فكلما انخفض مستوى الشمول المالي في بلد معين كلما زاد الوزن النسبي الذي ينبغي أن يضعه صُناع السياسات على استقرار فجوة الناتج بالنسبة لاستقرار معدل التضخم.

ونعرض فيما يلي لبعض صدمات العرض الذي تعرض لها الاقتصاد المصري وأبرز تلك الحالات هي على التوالي :

١ـ صدمة عرض في الفترة من مارس ٢٠٠٨ إلى سبتمبر ٢٠٠٨ بسبب الأزمة العالمية :

انعكس ذلك على ارتفاع معدلات التضخم في مصر من ٦ر٦٪ خلال الربع الثاني من ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ قبل الصدمة لتصل إلى ٤ر٢٢٪ في الربع الأول من عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ في نهاية الصدمة وانخفض معدل نمو الناتج القومي من ٦ر٧٪ خلال الربع الثاني من عام

(1) Aaron Mehrotra and James Yetman "Financial inclusion and Optimal monetary policy" Bis working papers No., 476, December 2014, p. 6.

٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ قبل الصدمة لتصل إلى ٧ر٥٪ في الربع الأول من عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ في نهاية الصدمة ولمواجهة ذلك اتخذت السياسات النقدية اتجاها نحو التشدد والانكماش إذ رفع البنك المركزي المصري سعر الإيداع ليلة واحدة من ٧٥ر٨٪ إلى ٥ر١١٪ وسعر الإقراض ليلة واحدة من ٧٥ر١٠٪ إلى ٥ر١٣٪.

جدول رقم (١)

صدمة عرض في الاقتصاد المصري مارس ٢٠٠٨ – سبتمبر ٢٠٠٨

السنوات	سعر الإيداع لليلة الواحدة %	سعر الإقراض لليلة الواحدة %	معدل التضخم %	معدل نمو الناتج القومي %	نوع الصدمة الاقتصادية	اتجاهات السياسة النقدية
سبتمبر ٢٠٠٧	٨ر٧٥	١٠ر٧٥	٨ر٤	٦ر٩	صدمة عرض ارتفاع في معدلات التضخم بسبب ارتفاع الاسعار العالمية للغذاء والوقود	سياسات نقدية انكماشية ركزت على الاستقرار في معدلات التضخم على حساب التقلبات في معدل النمو
ديسمبر ٢٠٠٧	٨ر٧٥	١٠ر٧٥	٦ر٦	٧ر٦		
مارس ٢٠٠٨	٨ر٧٥	١٠ر٧٥	١٣ر٣	٧ر٤		
يونيو ٢٠٠٨	١٠ر٥٠	١٢ر٥٠	١٨ر٨	٧ر٠		
سبتمبر ٢٠٠٨	١١ر٥٠	١٣ر٥٠	٢٢ر٤٠	٥ر٧٠		
ديسمبر ٢٠٠٨	١١ر٥٠	١٣ر٥٠	١٩ر٦٠	٤ر٦٠		
مارس ٢٠٠٩	١٠ر٠	١٢ر٠	١٣ر٣	٤ر٣		
يونيو ٢٠٠٩	٩ر٠	١٠ر٥	١٠ر٦	٤ر٦		

بيان ربع سنوي

المصدر : مجلة البنك المركزي المصري، أعداد مختلفة.

وفي هذه الصدمة نجد أن معدلات التضخم والنمو في اتجاهات متعاكسة إذ ارتفع معدل التضخم بنسبة ٢٤٠٪ وانخفض معدل نمو الناتج القومي بنسبة بلغت ٢٥٪ واتجهت السياسة النقدية نحو التشدد ليرتفع سعر الإيداع لليلة الواحدة بنسبة بلغت ٣١٪ وهنا نجد أن السياسة النقدية ركزت على الاستقرار في معدلات التضخم على حساب التقلبات في معدلات الناتج.

وبتحليل مؤشرات الشمول المالي المتاحة عن تلك الفترة كما هو موضح بالجدول رقم (٢) نجد الآتي :

جدول رقم (٢)

مؤشرات الشمول المالي في مصر ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩

السنوات	المقترضون من البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ بالغ	المتوسط العالمي	الإيداع بالبنوك التجارية لكل ١٠٠٠ بالغ	المتوسط العالمي	عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠٠٠٠ بالغ	المتوسط العالمي	عدد فروع ماكينات الصرف الآلي لكل ١٠٠٠٠٠ بالغ	المتوسط العالمي
٢٠٠٧	٥٠٫٩٦	–	٣٦٦	–	٤٫١٢	١٠٫٧٢	٥٫٣٠	٢٥٫٦١
٢٠٠٨	٦٦٫٤٨	–	٣٧٤٫٩٩	٧٠٨٫٤٨	٤٫٣٥	١٠٫٦٧	٦٫٣٢	٢٧٫٣٣
٢٠٠٩	٦٧٫٩٨	–	٣٦٥٫٥٤	٧٥٥٫٣٤	٤٫٤٧	١٠٫٨٤	٧٫٥١	٢٧٫٨٦

المصدر : قاعدة بيانات البنك المركزي.

هناك تحسن نسبي في بعض المؤشرات مقارنة بالفترات السابقة حيث حدث تحسن في مؤشر المقترضين من البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ بالغ ليرتفع من ٥٠٫٩٦ لكل ١٠٠٠ بالغ عام ٢٠٠٧ إلى ٦٦٫٤٨ لكل ١٠٠٠ بالغ عام ٢٠٠٨ ثم زاد زيادة بسيطة ليرتفع إلى ٧٦٫٩٨ لكل ١٠٠٠ بالغ عام ٢٠٠٩.

تحسن مؤشر الإيداع بالبنوك التجارية لكل ١٠٠٠ بالغ ليرتفع من ٣٦٦ عام ٢٠٠٧م إلى ٣٧٤ر٩٩ عام ٢٠٠٨ ثم انخفض إلى ٣٦٥ر٥٤ عام ٢٠٠٩م وهو مؤشر منخفض بنسبة ٥٢٪ تقريبا مقارنة بالمتوسط العالمي والذي بلغ ٧٥٥ر٣٤ لكل ١٠٠٠ بالغ عام ٢٠٠٩م.

تحسن مؤشر عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠٠٠٠ بالغ ليرتفع من ٤ر١٢ فرع عام ٢٠٠٧ إلى ٤ر٤٧ فرع عام ٢٠٠٩ إلا أنه أقل بنسبة ٧ر٥٨٪ مقارنة بالمتوسط العالمي والذي بلغ ١٠ر٨٤ ٪ فرع عام ٢٠٠٩.

تحسن في مؤشر عدد فروع ماكينات الصرف الآلي لكل ١٠٠٠٠٠ بالغ ليرتفع من ٥ر٣٠ فرع عام ٢٠٠٧ إلى ٦ر٣٢ فرع عام ٢٠٠٨ ثم ارتفع الى ٧ر٥١ فرع عام ٢٠٠٩ ولكنه أقل مقارنة بالمتوسط العالمي بنسبة ٧٣٪ والذي بلغ ٢٧ر٨٦ فرع لكل ١٠٠٠٠٠ بالغ عام ٢٠٠٩م.

٢ـ صدمة عرض في عام ٢٠١١م :

وذلك على أثر الاضطرابات السياسية التي تسببت فيها ثورة وأحداث ٢٥ يناير التي صاحبها انخفاض كبير في معدلات النمو خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٠/ ٢٠١١ إلى (-٣.٨٪) مقارنة بـ ٧ر٥٪ في الربع الثاني عن نفس الفترة ارتفعت فيها معدلات التضخم لتصل إلى ٩ر١١٪ خلال الربع الثاني عن نفس الفترة وواجه البنك المركزي هذه الصدمة بسياسات حيادية رغم تحرك معدلات التضخم إلى أعلى إلا أنه قد رأت لجنة السياسات النقدية تباطؤ نمو الاقتصاد المحلي قد يقلل من المخاطر التصاعدية المستقبلية المحيطة بالتضخم.

جدول رقم (٣)

صدمة عرض في الاقتصاد المصري الربع الثالث والرابع من عام ٢٠١١م

السنوات	سعر الإيداع لليلة الواحدة %	سعر الإقراض لليلة الواحدة %	معدل التضخم	معدل نمو الناتج القومي	نوع الصدمة الاقتصادية	اتجاهات السياسة النقدية
سبتمبر ٢٠١٠	٨ر٢٥	٩ر٧٥	٧ر١٠	٥ر٥		
ديسمبر ٢٠١٠	٨ر٢٥	٩ر٧٥	٥ر١٠	٥ر٧		
مارس ٢٠١١	٨ر٢٥	٩ر٧٥	٠ر١١	٣ر٨	صدمة عرض ثورة وأحداث ٢٥ يناير	سياسات نقدية حيادية ركزت على الاستقرار في معدلات النمو على حساب التقلبات في معدل التضخم
يونيو ٢٠١١	٨ر٢٥	٩ر٧٥	٩ر١١	٠ر٣		
سبتمبر ٢٠١١	٨ر٢٥	٩ر٧٥	٩ر٠	٠ر٣		
ديسمبر ٢٠١١	٩ر٢٥	١٠ر٢٥	٨ر٥	٠ر٤		
مارس ٢٠١٢	٩ر٢٥	١٠ر٢٥	٨ر٩	٥ر٢		
يونيو ٢٠١٢	٩ر٢٥	١٠ر٢٥	٨ر١	٣ر٣		

بيان ربع سنوي

المصدر : مجلة البنك المركزي المصري، أعداد مختلفة.

من مؤشرات الجدول السابق جدول رقم (٣) يتضح أن معدلات النمو والتضخم في اتجاهات متعاكسة حيث ارتفع معدل التضخم وانخفضت معدلات النمو واتجهت السياسة النقدية نحو الحياد.

وبتحليل مؤشرات الشمول المالي عن تلك الفترة كما هو موضح بالجدول رقم (٤) نجد الآتي :

جدول رقم (٤)

مؤشرات الشمول المالي في مصر ٢٠١٠ إلى ٢٠١١م

السنوات	المقترضون من البنوك التجارية لكل ١٠٠٠٠٠ بالغ	المتوسط العالمي	الإيداع بالبنوك التجارية لكل ١٠٠٠٠٠ بالغ	المتوسط العالمي	عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ بالغ	المتوسط العالمي	عدد فروع ماكينات الصرف الآلي لكل ١٠٠٠ بالغ	المتوسط العالمي
٢٠١٠	٤ر٥٠	١٠ر٨١	٨ر٤٤	٢٩ر١٥	٧٦ر١٩	–	٣٥٧ر٧٧	٨٠٢ر٤٨
٢٠١١	٤ر٥١	١١ر٢١	٩ر٠١	٣٠ر١٧	٧٥ر٥٢	–	٣٥٢ر٨٤	٨١٨ر١٣

المصدر : قاعدة بيانات البنك المركزي.

تحسن مؤشر عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠٠٠٠ بالغ تحسناً طفيفاً ليرتفع من ٤ر٥ فرع عام ٢٠١٠ إلى ٤ر٥١ فرع عام ٢٠١١ إلا أنه أقل بنسبة ٧ر٥٩٪ مقارنة بالمتوسط العالمي والذي بلغ ١١ر٢١ فرع عام ٢٠١١م.

أيضا حدث تحسن في مؤشر عدد فروع ماكينات الصرف الآلي وأيضا حدث تحسن في مؤشر الإيداع بالبنوك التجارية وإن ظل كلا منهما أقل من المتوسط العالمي على عكس مؤشر المقترضين من البنوك التجارية الذي حدث فيه انخفاض طفيف.

٣ـ صدمة عرض على أثر ثورة وأحداث ٣٠ يونيو عام ٢٠١٣م وكذا الاضطرابات السابقة عليها :

إذ ارتفعت معدلات التضخم خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ من ٤ر٧ في الربع الثالث من نفس العام قبل بدء الصدمة إلى ٧ر١١٪ في الربع الثاني من عام ٢٠١٣/ ٢٠١٤ وانخفضت معدلات النمو من ٢٪ قبل بدء الصدمة إلى ٦ر١ عن نفس الفترة وقابل البنك المركزي هذه الصدمة بسياسة نقدية توسعية لمواجهة انخفاض

معدلات النمو إذ انخفض سعر الإيداع لليلة الواحدة من ٧٥ر٩٪ إلى ٢٥ر٨٪ وسعر الإقراض لليلة الواحدة من ٧٥ر١٠٪ إلى ٢٥ر٩٪ كما هو موضح بالجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)

صدمة عرض الاقتصاد المصري مارس/ ديسمبر ٢٠١٣م

السنوات	سعر الإيداع لليلة الواحدة %	سعر الإقراض لليلة الواحدة %	معدل التضخم	معدل نمو الناتج القومي	نوع الصدمة الاقتصادية	اتجاهات السياسة النقدية
سبتمبر ٢٠١٢	٩ر٢٥	١٠ر٢٥	٦ر٣	٢ر٩		
سبتمبر ٢٠١٢	٩ر٢٥	١٠ر٢٥	٥ر٢	٢ر٢	صدمة عرض ثورة وأحداث ٣٠ يونيو	سياسات نقدية توسعية ركزت على الاستقرار في معدلات النمو على حساب التقلبات في معدل التضخم
مارس ٢٠١٣	٩ر٧٥	١٠ر٧٥	٧ر٤	٢ر٠		
يونيو ٢٠١٣	٩ر٧٥	١٠ر٧٥	٨ر٧	١ر٧		
سبتمبر ٢٠١٣	٨ر٧٥	٩ر٧٥	١ر١٠	١ر٦		
ديسمبر ٢٠١٣	٨ر٢٥	٩ر٢٥	٧ر١١	١ر٦		
مارس ٢٠١٤	٨ر٢٥	٩ر٢٥	٣ر١٠	٣ر٥		
يونيو ٢٠١٤	٨ر٢٥	٩ر٢٥	٨ر٥	٥ر١		

بيان ربع سنوي

المصدر : مجلة البنك المركزي المصري، أعداد مختلفة.

نجد في هذه الصدمة أن معدلات التضخم والنمو في سارت في اتجاهات متعاكسة إذ ارتفع معدل التضخم بنسبة بلغت ٥٨٪ وانخفضت معدلات النمو بنسبة ٢٠ر٪ واتجهت السياسة النقدية نحو التوسع لينخفض سعر الإيداع لليلة الواحدة بنسبة بلغت ١٥٪ وهنا

نجد أن السياسة النقدية ركزت على الاستقرار في معدلات النمو على حساب التقلبات في معدلات التضخم.

وبتحليل مؤشرات الشمول المالية المتاحة عن تلك الفترة كما هو موضح بالجدول رقم (٦) نجد الآتي :

جدول رقم (٦)

مؤشرات الشمول المالي في مصر ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥م

السنوات	المقترضون من البنوك التجارية لكل ١٠٠٠٠٠ بالغ	المتوسط العالمي	الإيداع بالبنوك التجارية لكل ١٠٠٠٠٠ بالغ	المتوسط العالمي	عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ بالغ	المتوسط العالمي	عدد فروع ماكينات الصرف الآلي لكل ١٠٠٠ بالغ	المتوسط العالمي
٢٠١٢	٤٫٤٧	١١٫١٤	١٠٫١٠	٣٣٫٢٨	٧٦٫٢١	١٣٢٫٢٩	٣٦٩٫٧٤	٧٨١٫٣٥
٢٠١٣	٤٫٤٧	١١٫٨٥	١٠٫٧٣	٣٦٫٢٩	١٠٣٫٩٥	١٣٧٫٠٦	٤٢١٫٨٨	٨٣٧٫٤١
٢٠١٤	٤٫٤٨	١٢٫١٤	١١٫٨٥	٣٦٫٤٥	٩٨٫٣٣	–	٤٣١٫٠٢	٩٤٦٫١٠
٢٠١٥	٤٫٥٣	١١٫٥٥	١٣٫٤٥	٤٠٫٢٥	٩٩٫٦٤	–	٤٤٠٫٣٨	١٠٤٥٫٠٥

المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولي.

وبالنظر إلى مؤشرات الجدول السابق نجد أن مؤشر عدد فروع البنوك التجارية ثابت ويزداد بدرجة طفيفة بينما حدث تحسن في مؤشر عدد فروع ماكينات الصراف الآلي وكذا في مؤشر المقترضين من البنوك التجارية وكذا في مؤشر الإيداع بالبنوك التجارية وإن ظل كل من تلك المؤشرات أقل من المتوسط العالمي.

وبتحليل كل ما سبق نخلص إلى أن السلطات النقدية تتخذ من السياسات النقدية ما يتناسب مع صدمة العرض فأحيانا تتخذ سياسات انكماشية لمواجهة الارتفاع في معدلات التضخم وأحيانا تتخذ سياسات توسعية لمواجهة الانخفاض الكبير في معدلات

النمو على الرغم من استمرار الارتفاع في معدلات التضخم في هذه الحالة، لأنه في حالة زيادة المستبعدين ماليا تركز السياسة النقدية على الاستقرار في معدلات الناتج على حساب التقلبات في معدلات التضخم إلى حد ما لأنهم غير قادرين على تأمين تكاليف الرعاية الاجتماعية في حالة تقلب الناتج.

المبحث الثاني
معوقات تطبيق الشمول المالى
فى مصر وسبل مواجهتها

تمهيد وتقسيم :

إذا نظرنا للشمول المالي وجدنا أن أهدافه جاءت متناغمة مع السياسة العالمية للشمول المالي في معظم دول العالم حيث ركزت مصر على الفرد في المقام الأول باعتباره هو اللبنة الأساسية في عملية التنمية وبتتبع الخطوات والإجراءات التي قامت بها الدولة في هذا الشأن نجد أن مصر حريصة على دمج المشروعات الصغيرة وكذا الشركات المتناهية في الصغر والمتوسطة في الاقتصاد الرسمي لتعظيم الناتج القومي والقضاء على تسرب الإيرادات العامة كنتيجة لعدم حصر هذه النوعية من المشروعات[1].

وبناء على ذلك تنقسم الدراسة في هذا المبحث إلى المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : معوقات تطبيق الشمول المالي فى مصر.

المطلب الثاني : دور الدولة في تعزيز الشمول المالي في ضوء رؤيتها ٢٠٣٠م.

(1) Christine Lagarde "SME development and financial inclusion in the Arab World SPEECH, international monetary fund, 10 February, 2019.

المطلب الأول
معوقات تطبيق الشمول المالي فى مصر

بالرغم من تحقيق الشمول المالي للعديد من الآثار الإيجابية إلا أن تحقيقه يصطدم بالعديد من المعوقات والتحديات في مصر ولكي ينجح الشمول المالي في تحقيق أهدافه المنوطة به لابد من التغلب على هذه المعوقات التي يمكن حصر أهمها في النقاط الآتية :

١ـ الفساد[١] :

يؤثر الفساد بشكل كبير على الاقتصاد الرسمي فهو يؤدي إلى اتساع حجم طبقة الفقراء ويزدادون فقراً على فقرهم بينما يزداد الأغنياء غنىً فوق غناهم وبذلك تزيد الفجوة بين الفقراء والأغنياء وعليه فهو يرفع من معدلات عدم الكفاءة الخاصة بالنفقات ويؤثر سلباً على الاستثمارات و رأس المال البشري ويؤدي لرفع معدلات التضخم نتيجة ما يدفع من رشاوى للفاسدين فيحدث ضغط كبير على ميزانية ذوي الدخول المحدودة فيزيد فقرهم ويسهم الفساد في تهريب السلع والخدمات إلى دول مجاورة فتندر تلك السلع في الأسواق المحلية فيزيد سعرها وبالتالي يرتفع معدل التضخم.

٢ـ الدخول الفردية المتدنية :

تعاني مصر من انخفاض الناتج القومي المحلي الإجمالي وتراجع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وانخفاض في مستويات المعيشة وهو ما يؤدي إلى تراجع معدلات الادخار القومي لعدم كفاية الدخل للمتطلبات المعيشية لغالبية السكان، خاصةً في المناطق غير الحضرية وهو ما يؤدي إلى عدم الحاجة لتعاملهم مع البنوك والمؤسسات المالية بشكل عام لعدم كفاية الدخول[٢].

---

(١) أنظر د/ محمود عبدالفضيل، مفهوم الفساد ومعاييره، بحث منشور في : الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، ط٢، بيروت ٢٠٠٦، ص٧٩.

(٢) د/ حنان علاء الدين عبدالصادق جعفر، آلية لتقرير الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات، مرجع سابق، ص٤٩٥.

٣ـ الأزمة المالية العالمية :

حيث أسهمت بشكل كبير في تراجع معدل المساعدات المقدمة إلى الدول الفقيرة ومن بينها المساعدات في الوصول إلى التمويل وأدت إلى حذر المؤسسات المالية والمستثمرين فيما يخص قدرة العملاء على رد القروض مما زاد من صعوبة حصول الفقراء على السيولة من خلال البنوك[١].

٤ـ ارتفاع معدل الفقر :

يؤدي تدني مستويات الدخول الفردية وعدم العدالة في توزيع الدخل القومي في مصر إلى تزايد معدلات الفقر فقد بلغت هذه المعدلات ٥ر٣٢٪ حيث يقع حوالي ٣٢ مليون من السكان تحت خط الفقر مما يؤدي إلى ندرة المال المؤهل للتعامل مع البنوك والمؤسسات المالية[٢].

شكل رقم (٢)

معدلات الفقر فى مصر (خلال الفترة ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٧/ ٢٠١٨)

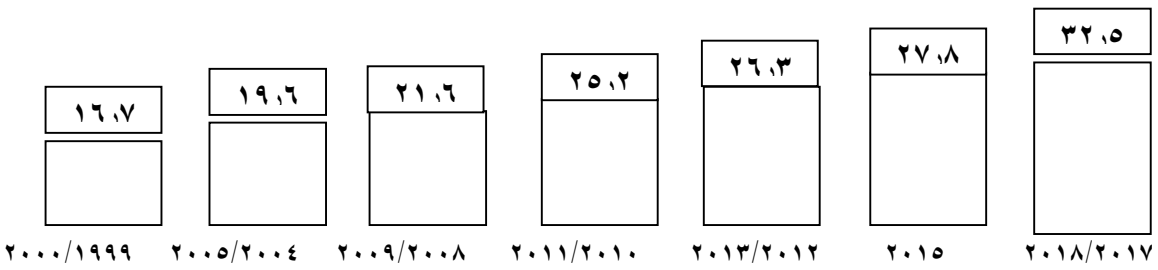

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨م.

https :// www. Capmas. Gov. eg/pages/static pages. Aspx? Page id-5035.

---

(١) بهتار على القرة، الشمول المالي، دولة قطر نموذجا، بحث منشور، مجلة الإدارة القيادة الإسلامية، ج(٢) ع(١)، ٢٠١٧م، ص٣٢.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨م.

٥ـ السياسات الخاطئة وخاصةً في المجال الزراعي :

هناك دول تتمتع بالاستقرار السياسي إلا أن السياسات الإصلاحية الاقتصادية أو الزراعية لا تحل المشاكل الموجودة بل تساعد في وجود مشاكل أخرى، لذلك لابد من إجراء عملية إصلاح جديدة في إطار المعلومات والكيانات الحديثة ومعرفة ما يحتاجه المواطنون بالفعل وليس ما ترغبه السياسة أو الاقتصاديون حيث جنت السياسة الخاطئة ترك الزراعة والهجرة إلى المدينة للبحث عن مصدر رزق آخر[١].

٦ـ ارتفاع معدل البطالة :

تسجل معدلات البطالة بمصر معدلات مرتفعة فقد بلغت ٩ر٧٪ خلال الربع الثاني لعام ٢٠١٩م حيث أن حجم قوة العمل ٣ر٢٨ مليون فرد والذي يشمل عدد المشتغلين والمتعطلين، ٢ر٢ مليون عاطل و١ر٢٦ مليون مشتغل، ٥٨ر٥٤ معدل البطالة بين الذكور من إجمالي المتعطلين و٤٢ر٤٥٪ معدل البطالة بين الإناث، ١ر٥٢٪ من المتعطلين يحملون مؤهلات جامعية وما فوقها، ٩ر١١٪ نسبة العاطلين في المدن، ٥ر٨٪ نسبة العاطلين في الريف، ويترتب على ذلك وجود شريحة كبيرة عاطلة من قوة العمل ليس لها دخل، ومن ثم لا يمكن أن تتمتع بالخدمات المالية والمصرفية لانعدام الدخل[٢].

٧ـ ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي :

يُطلق هذا المصطلح على العاملين في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات من غير الملتزمين بالنظم والقوانين ولا يدفعون الضرائب عن أعمالهم ولا يخضعون للأجهزة الرقابية المختلفة وتشير الاحصائيات أن حجم منشآت الاقتصاد غير الرسمي في مصر يصل لقرابة ٢ مليون منشأة وهو ما يمثل ٥٣٪ من إجمالي المنشآت الاقتصادية كما أن عدد العاملين في هذا القطاع بلغ نحو أربعة ملايين عامل وهو ما يعادل ٣ر٢٩٪ من

---

(١) بهتار على القرة، الشمول المالي، دولة قطر نموذجا، مرجع سابق، ص٣٣.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٢٠م.

إجمالي العاملين في المنشآت الاقتصادية وفي الغالب لا يتعامل العاملون في الاقتصاد غير الرسمي مع البنوك والمؤسسات لعدم كشف هويتهم لذلك فإن اتساع رقعة الاقتصاد غير الرسمي في مصر يعد معوقاً أمام كافة استراتيجيات الشمول المالي[١].

٨ـ ضعف الكثافة المصرفية[٢] :

تُقاس الكثافة المصرفية بمؤشر عدد البنوك أو الوحدات لكل عشرة آلاف نسمة من السكان وفي مصر يعتبر مؤشر الكثافة المصرفية ضعيفاً للغاية حيث يعمل بالسوق المصري ٣٨ بنكا بإجمالي ٤١١٨ فرعا منها بنوك القرى بإجمالي ١٠١٧ فرع وتصل الكثافة المصرفية إلى فرع لكل ٢٣٠٠٠ نسمة ويصل عدد العاملين بالجهاز المصرفي إلى ١٢٦ر٠٤٤ موظف.

وتبلغ بطاقات الخصم ١٩ر٠٣٦ مليون بطاقة، والبطاقات المدفوعة مقدما ٢١ر٩٢٧ مليون بطاقة وعدد بطاقات الائتمان ٣ر٨٦٢ مليون بطاقة وماكينات الصراف الآلي (ATM 918)ر١٤ ألف ماكينة ونقاط البيع (Pos 767)ر٤١٩ ألف نقطة بيع.

وقامت البنوك المحلية بتدشين ١٢٥ فرعً جديداً خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٠م وهو ما يمثل نسبة ١٢ر٧٥٪ من إجمالي الزيادة في فروع البنوك خلال الفترة من يونيو ٢٠٠٩ حتى ديسمبر ٢٠١٩م والتي أضافت البنوك خلالها ٩٨٠ فرعاً تقريباً.

وأسهمت الزيادة القوية في فروع البنوك مؤخراً في تحسن مؤشر الكثافة المصرفية (عدد السكان لكل وحدة مصرفية) ليسجل ٢٢ ألفا و٨٠٠ مواطن لكل وحدة مصرفية نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ مقابل ٢٣الفا و٢٠٠ مواطن لكل وحدة مصرفية نهاية يونيو ٢٠١٩م و٢٣

---

(١) جريدة المال عن مناقشات لجنة الخطة بالبرلمان المصري ٧/ ٢/ ٢٠٢١م.

(٢) المرجع السابق بالإضافة إلى :

تقرير البنك المركزي المصري حتى ديسمبر ٢٠٢٠م.

ألف و٤٠٠ مواطن في يونيو ٢٠١٨م. ويدور المتوسط العالمي حول ١١ ألفا و٥٠٠ مواطن لكل فرع بنكي، لذلك يرتبط مؤشر الكثافة المصرفية بالشمول المالي بعلاقة طردية مؤكدة فكلما زادت وانتشرت وحدات البنوك وفروعها كلما زاد مستوى الشمول المالي والعكس بالعكس وعليه فإن ضعف مؤشر الكثافة المصرفية يمثل عائقاً للشمول المالي في مصر.

٩ـ ضعف الوعي لدى فئات كثيرة من المواطنين :

حيث يؤدي ضعف الوعي لدى فئات كثيرة من المواطنين بأهمية خدمات الشمول المالي وما تقدمه من خدمات مالية للمواطنين الى حرمان قطاع كبير من المجتمع من الخدمات المالية مع الأخذ في الاعتبار بأنه يقع على عاتق الإعلام المرئي والمسموع والمقروء وكافة وسائل التواصل الاجتماعي تغيير ثقافة المجتمع وتعريفهم بالخدمات المالية المتنوعة كوسائل الدفع والسداد الالكتروني.

١٠ـ معدلات الإعالة المرتفعة :

تعاني مصر من مشكلات سكانية كبيرة وارتفاع معدلات الانجاب ومن ثم يتزايد عدد أفراد الأسرة ويرتفع معها معدل الإعالة الاقتصادية ويتشكل المجتمع المصري من الفئة العمرية أقل من ١٥ سنة بثلث السكان تقريباً بنسبة ٢ر٣٤٪ بينما نسبة السكان من كبار السن ٦٥ سنة فأكثر ٧ر٦٪ كما بلغت نسبة سكان الحضر حوالي ٢٤ر٤٠٪ بينما بلغت النسبة لسكان الريف ٥٨٨ر٥٤٪ وبلغ معدل الإعالة العمرية لإجمالي الجمهورية ٢ر٥٥٪ في يناير ٢٠١٦م بمعنى أن كل ١٠٠ فرد يعولون ٢ر٥٥ فرد وارتفعت الكثافة السكانية من ٥ر٧١ نسمة/ كم٢ عام ٢٠٠٦م إلى ٢ر٩٩ نسمة/ كم٢ عام ٢٠٢٠م وفي ظل انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وانخفاض مستوى المعيشة تنعدم

الفرص أمام هؤلاء للحصول على الخدمات المالية والمصرفية لعدم كفاية الدخل بسبب ارتفاع معدل الإعالة[١].

١١ـ التركز المصرفي والجغرافي للبنوك :

تستحوذ عدة بنوك على أكثر من ٥٠٪ من السوق المصرفي كما تتركز معظم فروع البنوك ووحداتها المصرفية في الأحياء والمناطق الأعلى دخلا ويقل تواجدها في الأحياء والمناطق الأقل دخلا أو ذات الدخول المتوسطة وهذا التركز يعوق دور الشمول المالي بتكريس المعاملات في فروع البنوك الموجودة بالأحياء الأكثر دخلا وتقل في الأحياء والمناطق الأقل دخلاً[٢].

---

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت عام ٢٠١٧م.

(٢) نانسي البنا، الشمول المالي نحو التحول للاقتصاد الرقمي، الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سابق، ص٤٨.

المطلب الثاني
دور الدولة في تعزيز الشمول المالي
في ضوء رؤيتها ٢٠٣٠م

إن رؤية مصر ٢٠٣٠م بالنسبة للشمول المالي والتي أطلقتها الدولة في فبراير ٢٠١٦م تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وأيضا تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة وتعكس تلك الرؤية الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي)[١].

وتركز رؤية مصر ٢٠٣٠م على تحسين جودة حياة الأفراد وتحسين مستوى المعيشة في مختلف مناحي الحياة وذلك من خلال ترسيخ مبادئ العدالة والاندماج الاجتماعي ومشاركة كافة المواطنين في الحياة السياسية والاجتماعية مع تحقيق تنمية اقتصادية شاملة تكون مستديمة وتعمل على تعزيز قدرات الاستثمار في الثروة البشرية وزيادة قدراتهم عن طريق العلم والمعرفة والأخذ باتجاه البحث العلمي في كافة المجالات وتعطي رؤية مصر ٢٠٣٠م أهمية لمواجهة الآثار المترتبة على التغيرات في المناخ من خلال وجود نظام بيئي متكامل ومستدام ويعزز المرونة والقدرة على مواجهة المخاطر الطبيعية كما تركز الرؤية على حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع من خلال الإصلاح الإداري وترسيخ الشفافية ودعم نظم المتابعة والتقييم وتمكين الإدارات المحلية وتأتي كل هذه الأطراف المرجوة في إطار ضمان السلام والأمن المصري وتعزيز الريادة المصرية إقليمياً ودولياً[٢].

---

(١) د/ صوريه شنبي، د/ السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تقرير الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مرجع سابق، ص١٠٩ – ١١١.

(2) https : // mped. Gov. eg/Egypt vision? Id59&lang=ar.

ولكي تحقق الدولة أهداف الشمول المالي المرجوة كان لابد من التغلب على المعوقات والتحديات التي تواجه تطبيق الشمول المالي فكان لزاما على الدولة القيام بعدة إجراءات لتعزز الشمول المالي وذلك على المستوى التشريعي وأيضا على المستوى الحكومي وذلك على النحو التالي :

أولاً : جهود الدولة على المستوى التشريعي :

١- صدر قانون التوقيع الالكتروني رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ يهدف إلى تنظيم المعاملات الالكترونية وتقنين تحرير المستندات وتبادلها وحفظها الكترونيا بما يضمن حقوق المتعاملين ويضمن مصداقية المعاملات الالكترونية وقانونيتها بما يتماشى مع التطور التكنولوجي[١].

٢- صدر القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤م الخاص بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر وفي ضوء هذا القانون تم إنشاء وحدة الرقابة على نشاط التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية، وهي وحدة مستقلة ذات طابع خاص منشأة بالهيئة العامة للرقابة المالية وفقاً لنص المادة (١٢) من القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤م الخاص بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، ولها مجلس أمناء ممثل فيه الوزارات والجهات المعنية وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٦٠ لسنة ٢٠١٤م كما تم تأسيس الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر وفقاً لنص المادة (١٨) من القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤م والذي يضم الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر والذي تختص بتقديم التوصيات وزيادة الوعي وتبني المبادرات الداعمة للنشاط وتنمية مهارات العاملين بالمجال[٢].

---

(١) د/ صورية شنبي، د/ السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مرجع سابق، ص١٠٤ وما بعدها.

(٢) الجريدة الرسمية، قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤م بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، العدد ٤٦ في ١٣/ ١١/ ٢٠١٤م.

وقد وصل إجمالي الجهات المرخص لها بممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر إلى ٧٢٨ جهة تخدم نحو ١ر٨ مليون عميل بمحفظة إجمالية تصل إلى حوالي ٤ مليار جنيه في عام ٢٠١٦م[١].

٣- إنشاء المجلس القومي للمدفوعات بالقانون رقم ٨٩ لسنة ٢٠١٧م ويختص بخفض أوراق النقد خارج القطاع المصرفي ودعم وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الالكترونية في الدفع بديلاً عنه وتطوير نظم الدفع القومية والعمل على تحقيق الشمول المالي وذلك بدمج أكبر عدد من المواطنين في النظام المصرفي وضم القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي وتخفيض انتقال الأموال وزيادة المتحصلات الضريبية فضلاً عن حماية حقوق ومستخدمي نظم وخدمات الدفع وتنظيم عمل الكيانات القائمة والرقابة عليها[٢].

٤- صدر قانون أمن المعلومات وسرية البيانات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨م ويهدف إلى حماية البيانات الشخصية والحيلولة دون جرائم الاحتيال والاعتداء على بطاقات البنوك والخدمات وأدوات الدفع الالكتروني[٣].

٥- صدر قانون استخدام وسائل الدفع غير التقليدي رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩م ويهدف إلى استحداث آليات جديدة لتوسيع قاعدة الشمول المالي والتحول إلى الاقتصاد غير النقدي، لتمتد مظلة المدفوعات غير النقدية إلى القطاعين العام والخاص مما يوفر مناخ

---

(١) البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي، ٢٠١٦، ص٣١.

(٢) البنك المركزي المصري، (كتاب دوري بشأن إنشاء المجلس القومي للمدفوعات وما نتج عنه بشأن خفض المصاريف الخاصة بخدمات الدفع بالهاتف المحمول)، كتاب دوري ٧/ ٦/ ٢٠١٧م.

(٣) البنك المركزي المصري، قطاع البحوث الاقتصادية، المجلد رقم (٥٩) العدد (٢) ٢٠١٨/ ٢٠١٩، ص٢٠ وما بعدها.

آمن للاستثمار والحد من الجرائم المالية والتهرب الضريبي وزيادة كفاءة النظام المالي وفاعلية السياسة النقدية[١].

ثانياً : جهود الدولة على المستوى الحكومي[٢] :

وتنقسم تلك الجهود إلى جهود خاصة بالدولة على المستوى العام وأخرى خاصة بالبنك المركزي المصري على وجه خاص وذلك على النحو التالي :

(أ) جهود الدولة على المستوى العام لتعزيز الشمول المالي :

١- إتاحة جميع الخدمات المالية الرسمية للمواطنين بأسعار مناسبة ومعقولة من خلال البنوك، هيئة البريد المصري، خدمات الدفع الالكتروني مثل شركة فوري ومصاري وغيرها.

٢- الانضمام إلى المبادرة العالمية لتعزيز الشمول المالي والتي أطلقها البنك الدولي Financial Inclusion Global initiative- FIGI وهي تعني بالشمول المالي عن طريق التكنولوجيا المالية الحديثة.

٣- تمويل الخطة التدريبية للاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر الفترة من يونيو ٢٠١٨ حتى مايو ٢٠١٩م لرفع الكفاءة المهنية لأعضائه من الجمعيات والمؤسسات الأهلية في التحليل المالي، إدارة الموارد البشرية، إدارة المتأخرات، تطوير المنتجات وأساسيات التمويل الأصغر.

٤- الانضمام إلى التحالف الدولي للشمول المالي ويتم من خلاله تبادل الخبرات العلمية مع البنوك المركزية للدول الأعضاء الذين يزيد عددهم عن ٩٠ دولة.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) د/ هبه محمود الباز، التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري، سلسلة أوراق السياسات، الإصدار رقم (١٨)، معهد التخطيط القومي، يونيو ٢٠٢٠م، ص١٠ وما بعدها.

٥- مشروع ميكنة المتحصلات الحكومية حيث يهدف إلى تحصيل المدفوعات الحكومية عن طريق نقاط البيع الكترونيا أو الموقع الالكتروني من خلال استخدام المحول القومي لشركة بنوك مصر ويعزز المشروع توجه الدولة للحد من استخدام وسائل الدفع النقدية بالجهات الحكومية.

٦- التأمين على المعاملات المالية الالكترونية ضد المخاطر السيبرانية Cyber Risks Insurance حيث تم إعداد نماذج لوثائق تأمينية ضد المخاطر السيبرانية لعدد من شركات التأمين لتلبي احتياجات القطاع المصرفي وقامت الهيئة العامة للرقابة المالية بمراجعة هذه الوثائق واعتمادها كي يتم استخدامها من قبل البنوك التي ترغب في التأمين على المعاملات المالية الالكترونية ضد المخاطر السيبرانية كما تم إعداد دليل التأمين على المعاملات المالية الالكترونية ضد المخاطر السيبرانية للاسترشاد به عند قيام البنوك أو المؤسسات المالية بدء إجراءات التأمين على المعاملات المالية الالكترونية مع شركات التأمين[١].

(ب) الجهود الخاصة بالبنك المركزي :

١- مبادرة تشجيع البنوك لتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال إعفاء البنوك التي تمنح قروضا لتلك الشركات من نسبة الاحتياطي البالغة ١٠٪ وذلك في حدود ما يتم منحه وذلك بدءاً من يناير ٢٠٠٩م. كما تم إلزام البنوك بتخفيض ٢٠٪ من محفظتها لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال أربع سنوات من تاريخ صدور التعليمات في ٢٠١٦م ومنح الشركات والمنشآت الصغيرة تسهيلات ائتمانية بسعر عائد منخفض ٥٪ (عائد بسيط متناقص)[٢] ومنح الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في

---

(١) البنك المركزي المصري، قطاع البحوث الاقتصادية، المجلد (٥٩)، العدد (٢)، ٢٠١٨/ ٢٠١٩م، ص١٨ وما بعدها.

(٢) البنك المركزي المصري، كتاب دوري بشأن تشجيع البنوك على منح القروض والتسهيلات الائتمانية للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، خطابات دورية ١١/ ١/ ٢٠١٦م.

مجال الزراعة والصناعة تمويل متوسط وطويل الأجل بسعر عائد منخفض ٧٪ فضلا عن تخصيص ٥ مليارات جنيه للبنوك لتمويل آلات ومعدات لمدة سداد عشر سنوات ويستفيد منها العميل مرة واحدة بحد أقصى أربعين مليون جنيه[١].

٢- مبادرة تنشيط قطاع التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل وذلك عن طريق طرح البنك المركزي في فبراير ٢٠١٤م مبادرة التمويل العقاري التي تم بموجبها تخصيص مبلغ ١٠ مليار جنيه للبنوك[٢] وتم زيادتها إلى ٢٠ مليار جنيه في عام ٢٠١٧م وذلك على شرائح لمدة حدها الأقصى ٢٠ سنة يتم توجيهها للتمويل العقاري الخاص بمحدودي ومتوسطي الدخل وذلك بأسعار عائد منخفضة لضمان توفير الدعم المناسب لتلك الفئات[٣].

٣- قواعد تشغيل أوامر الدفع عن طريق الهاتف المحمول : أصدر البنك المركزي في فبراير ٢٠١٠م قواعد تشغيل أوامر الدفع عن طريق الهاتف المحمول وبدأ في هذه الخدمة في بداية عام ٢٠١٤م من قبل ثلاث بنوك حيث جذبت حوالي ١ر٥ مليون مستخدم وفي عام ٢٠١٦م أصدر البنك المركزي تحديثاً للقواعد المنظمة لخدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول وتم تفعيل خدمة التشغيل البيني ووصل عدد الحسابات إلى ٨ مليون حساب بمعدل نمو ٦٥٪ بنهاية مايو ٢٠١٧م مقارنة بمايو ٢٠١٦م، ثم أصدر البنك المركزي في أبريل عام ٢٠٢١م الإصدار الجديد للقواعد

---

(١) البنك المركزي المصري، كتاب دوري بشأن مبادرة الشركات المتوسطة العاملة في قطاعي الصناعة والزراعة، خطابات دورية في ٢٢/ ٢/ ٢٠١٦م.

(٢) البنك المركزي المصري، كتاب دوري بشأن مبادرة التمويل العقاري لصالح محدودي ومتوسطي الدخل، خطابات دورية ١٩/ ٢/ ٢٠١٤م.

(٣) البنك المركزي المصري، كتاب دوري بشأن زيادة المبلغ المخصص لمبادرة التمويل العقاري ومعاملة مصابي وأسر شهداء الجيش والشرطة، خطابات دورية ٨/ ١٠/ ٢٠١٧م.

المنظمة لخدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول (المحافظ الالكترونية) في خطوة نحو تحقيق المزيد من الشمول المالي تعمل على تحقيق[١] :

أ- توسيع نطاق مقدمي الخدمة ليشمل مكاتب البريد وفروع الشركات متناهية الصغر والجمعيات الأهلية للوصول لأكبر عدد ممكن من المواطنين.

ب- تقديم جميع أنواع خدمات الدفع والتحصيل الالكتروني داخل الجمهورية.

جـ- تقديم خدمات تحويل الأموال عبر المحمول.

د- تقديم خدمات مالية جديدة عن طريق الهاتف المحمول مثل صرف الرواتب، تحصيل أقساط التمويل متناهي الصغر بالإضافة إلى المدفوعات الحكومية.

٤- القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عن طريق الانترنت : أصدر البنك المركزي المصري في نوفمبر ٢٠١٤م القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنت في القطاع المصرفي والتي حددت الد الأدنى المقبول لتقديم الخدمات المصرفية عبر شبكة الانترنت بطريقة آمنة إذ أن تلك الضوابط تضمن خضوع كافة الخدمات المصرفية الالكترونية لسلسلة دقيقة من الإجراءات ومراحل التدقيق للتأكيد على سلامة المعاملات المصرفية[٢].

٥- مبادرة حساب لكل مواطن : تهدف تلك المبادرة لضم أكبر عدد من فئات المجتمع إلى النظام المالي عن طريق تشجيع المواطنين على فتح حسابات بنكية من خلال إطلاق

---

(١) البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي، ٢٠١٦م، ص٣٣.

وأيضاً : الإصدار الثالث للقواعد المنظمة لتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول وقواعد حدمتي الإقراض والادخار الرقمي من خلال محفظة الهاتف المحمول، إصدار أبريل ٢٠٢١م.

(٢) البنك المركزي المصري، كتاب دوري بشأن القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنت، خطابات دورية ٩/ ١١/ ٢٠١٤م.

البنك المركزي عام ٢٠١٨م مبادرة الشمول المالي بالتنسيق مع جميع البنوك العاملة في مصر تحت عنوان (حساب لكل مواطن) ودعا البنك المركزي إلى تسهيل فتح حسابات بالبنوك للمواطنين دون حد أدنى لفتح الحساب مشدداً على ضرورة الوجود في الأقاليم والمناطق النائية والمدارس والنوادي والجمعيات لتوعية المواطنين بالمشاركة في المبادرة[١].

٦- تطوير الخدمات المالية الرقمية والمصرفية الالكترونية : تعتبر الخدمات المالية الرقمية والمصرفية الالكترونية أحد الوسائل الهامة في دعم الشمول المالي وذلك من خلال تيسير الوصول إلى الخدمات المالية للشرائح المستخدمة لتلك الخدمة مع الوضع في الاعتبار الآتي :

أ- وضع إطار عمل يتم من خلاله توجيه البنوك بشأن تنفيذ الضوابط الأمنية على المنتجات والخدمات المصرفية الالكترونية من خلال الإدارة الفعالة المرتبطة بذلك ضمن إطار سليم من الحوكمة.

ب- وضع إجراءات رقابية تتضمن سياسات الترخيص والرقابة الميدانية والمكتبية وتقييم الطرف الثالث إن وجد.

جـ- وضع قواعد لمختلف المنتجات المصرفية الالكترونية مثل الخدمات المصرفية باستخدام المحمول وماكينة الصراف الآلي ATM[٢].

٧- التعليمات المنظمة لفتح فروع صغيرة للبنوك : أصدر البنك المركزي تعليمات للبنوك لكي تتوسع في فتح وكالات أو فروع صغيرة وتقديم خدماتها للشركات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي تتسع دائرة النشاط لتشمل قاعدة أكبر من العملاء مع تنوع شرائح

---

(١) كتاب دوري بتاريخ ٢/ ٩/ ٢٠١٨م بخصوص إنشاء قاعدة بيانات شاملة للشمول المالي.

(٢) البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي، ٢٠١٤م، ص٩٦.

المجتمع في مناطق وجود تلك الفروع، وتتضمن هذه التعليمات تخفيض قيمة رأس المال المطلوب لدى فتح فروع جديدة آخذاً في الاعتبار المناطق الجغرافية المختلفة حيث يخصص ٥ مليون جنيه مصري من رأس المال الأساسي للبنك لكل وكالة أو فرع صغير داخل القاهرة الكبرى و٢ مليون جنيه خارج القاهرة ومليون في محافظات الوجه القبلي[١].

٨- إصدار تعليمات للبنوك تحفزهم على الاستثمار في صناديق الاستثمار المباشر المستهدفة للشركات الصغيرة الناشئة في مايو ٢٠١٩م وذلك في مراحلها المختلفة وهو ما يعرف بالاستثمار الملائكي Angel investment وأيضا مرحلة رأس مال المخاطر Venture capital حيث يتم إضافة مساهمات البنوك في رؤوس أموال صناديق الاستثمار المباشر المستهدفة للشركات الصغيرة الناشئة ضمن النسبة البالغة ٢٠٪ من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية للبنك[٢].

٩- دخول البنك المركزي المصري كمساهم في شركة ضمان المخاطر الائتمانية بنسبة ٢٠٪ وإصدار ضمانة بقيمة ٢ مليار جنيه مقابل قيام الشركة بتغطية جزء من المخاطر المصاحبة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والاعتراف بكفالة شركة ضمان مخاطر الائتمان عند احتساب نسبة معيار كفاية رأس المال فضلاً عن الاعتداد

---

(١) البنك المركزي المصري، كتاب دوري بشأن تعليمات فتح فروع صغيرة للبنوك، خطابات دورية في ٨/ ١٢/ ٢٠١٤م.

(٢) كتاب دوري بتاريخ ٢٦/ ٥/ ٢٠١٩م صادر من البنك المركزي بشأن تشجيع البنوك على الاستثمار في صناديق الاستثمار المستهدفة للشركات الصغيرة الناشئة، ومصطلح الاستثمار الملائكي يعبر عن امتلاك شخص رأس مال كبير ويقوم باستثماره في شركة ناشئة يمتلكها رجال أعمال مبدعون مقابل حصة في هذه الشركة.

بضمانة الشركة عند تكوين المخصصات لتشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقد تم إصدار ضمانات من الشركة للبنوك تحت هذا البرنامج بقيمة ١٧ مليار جنيه لتغطية تمويلات بحجم ٤ر٢٥ مليار جنيه حتى نهاية يونيو ٢٠١٩م[١].

١٠- إصدار بطاقات الدفع الوطنية (ميزة) ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء وإدارة نظام بطاقات الدفع ذات علامة تجارية وطنية National Payment Scheme (NPS) باستخدام أحدث التقنيات والمعايير المستخدمة عالميا بأنظمة بطاقات الدفع ونقاط البيع والمصارف الآلية، وتتولى شركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي إدارة تلك المنظومة والتي تسهم في تحقيق الشمول المالي عبر خفض الرسوم والمصاريف الخاصة بالعمليات المصرفية التي تتم عن طريق البطاقات الالكترونية وقد تم إصدار عدد ١ر٤ مليون بطاقة ميزة حتى يناير ٢٠٢٠م[٢].

١١- تشجيع البنوك على إصدار شهادات أمان لصالح الأفراد الطبيعيين (العمالة غير المنتظمة) بحيث تكون تلك الشهادات مصاحبة للتأمين على الأفراد، يشارك فيها أربعة بنوك هي الأهلي ومصر والقاهرة والبنك الزراعي بالتعاون مع شركة مصر لتأمينات الحياة وذلك اعتبارا من ٤/ ٣/ ٢٠١٨م حيث وصل قيمة المنفذ منها لصالح الأفراد الطبيعيين وكذا للجهات الاعتبارية نحو ٨٥٨ مليون جنيه لعدد نحو ٨٥٩ ألف عميل حتى نهاية مارس ٢٠٢٠م[٣].

١٢- إصدار القواعد المنظمة لخدمات الدفع باستخدام البطاقات المدفوعة مقدماً في يونيو ٢٠١٩م والتي سمحت للبنوك بالاستعانة بالجمعيات/ الشركات المرخص لها

---

(1) https : // cycegypt. Com/ index html.
كتاب دوري بتاريخ ٣/ ١/ ٢٠١٨م بشأن الاعتراف بضمانة شركة ضمان مخاطر الائتمان.

(2) https : // www. Elwatannews. Com/news/details/4571924.

(3) https ://www masrawy. Com/news. Banking/details/2021/516-2018/

بممارسة التمويل متناهي الصغر "كمقدم خدمة للتعرف على هوية العملاء (KYC) Know your customer والتحقق منها واعتبارها وكلاء للبنوك في استخراج تلك البطاقات للعملاء بما يسهم في زيادة استخدام وسائل الدفع غير النقدي في إتمام المعاملات المالية بشركات و جمعيات التمويل متناهي الصغر[١].

١٣- إصدار القواعد المنظمة لتصنيف منتجات وخدمات الشمول المالي في يوليو ٢٠١٩م وذلك بعد موافقة مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في نوفمبر ٢٠١٨م على إجراءات العناية المبسطة الواجبة لعملاء وخدمات الشمول المالي والتي تتيح للبنوك تطوير وتقديم منتجات وخدمات مصرفية منخفضة المخاطر ذات محددات معينة من خلال إجراءات مبسطة للوصول إلى الفئات المستهدفة وذلك تنفيذاً لمبدأ المنهج القائم على المخاطر والذي تبنته مجموعة العمل المالي Financial Action Task Force (FATF) لدى الحديث عن الشمول المالي وكذلك وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية[٢].

١٤- بادر البنك المركزي المصري في مارس ٢٠١٩م بتشكيل لجنة للبيانات الخارجية للشمول المالي تكون أهدافها ما يلي[٣] :

أ- التنسيق بين الأطراف المعنية بالشمول المالي على المستوى الدولي.

---

(١) القواعد المنظمة لخدمات الدفع باستخدام البطاقات المدفوعة مقدماً.

(٢) كتاب دوري ١٧/ ٦/ ٢٠١٩م صادر عن البنك المركزي المصري.

(٣) البنك المركزي المصري "القواعد التنظيمية لتصنيف منتجات وخدمات الشمول المالي ١٧/ ٦/ ٢٠١٩م.

وأيضاً : البنك المركزي المصري، قطاع البحوث الاقتصادية، المجلد (٥٩) العدد (٢) ٢٠١٨-٢٠١٩، ص٢٠-٢٣.

ب- تحديد الأولويات والاحتياجات من البيانات والمعلومات.

جـ- الاتفاق على المؤشرات الرئيسية للشمول المالي التي يتم وضعها وفقاً للمؤشرات الدولية الصادرة في ذات الشأن.

د- إعداد الدراسة الشاملة على جانبي العرض والطلب للأفراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عن الشمول المالي والتي تشمل القطاعين الرسمي وغير الرسمي والتي يقود البنك المركزي المصري حاليا جهود تنفيذها.

هـ- كما أصدر البنك المركزي المصري دراسة خاصة بتجميع بيانات الشمول المالي المصنفة حسب النوع وإدماج المرأة ماليا وذلك بالتعاون مع التحالف الدولي للشمول المالي[1].

وأخيراً فإن الشمول المالي يمكن أن يعزز من السعادة لدى الإنسان وهي الشعور بالرضا والإشباع وطمأنينة النفس وتحقيق الذات ومن ثم فإن أساس علم الاقتصاد هو تحقيق السعادة للأفراد.

(1) Frey B. S., and A stutzer "what can Economics learn from happiness research? Journal of Economic Literature 40, 2002, 402-435

الخاتمة :

تناولنا في هذا البحث الشمول المالي ما بين الواقع والمأمول في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م وتم تقسيم الدراسة فيه إلى مبحثين رئيسيين تحدثنا في المبحث الأول عن واقع الشمول المالي في مصر من خلال تقسيمه إلى مطلبين تحدثنا في المطلب الأول عن ماهية الشمول المالي وأهميته وأوضحنا فيه تعريف ومفهوم الشمول المالي والأهداف التي يسعى لتحقيقها وكذا أبعاد الشمول المالي وتعرضنا للهيئات المعنية بوضع معايير الشمول المالي وكذا مبادئ مجموعة العشرين ورأينا كيف أن سهولة الوصول إلى الخدمات المالية وطريقة استخدامها ومدى جودتها هي أهم مؤشرات الشمول المالي العالمية ثم تحدثنا في المطلب الثاني عن الآثار الاقتصادية للشمول المالي ورأينا كيف أن الشمول المالي له تأثير على النمو الاقتصادي وله دور أساسي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأيضا كيف يسهم الشمول المالي في تعزيز استقرار النظام المالي وتناولنا كيف يؤثر الشمول المالي في تحديد اتجاهات السياسية النقدية ورأينا أنه في صدمات الطلب يتحرك اضطراب الناتج والتضخم في نفس الاتجاه صعودا وهبوطا على عكس صدمات العرض الذي يكون فيه هذا التحرك في اتجاهات عكسية واشرنا الى أن صُناع السياسات في هذه الحالة (صدمة العرض) أمامهم خياران إما إبقاء التضخم قريبا من هدفه وبالتالي تقليل فجوة التضخم أو إبقاء الناتج قريبا من الإمكانات وبالتالي تقليل فجوة الناتج.

ثم تحدثنا في المبحث الثاني عن المعوقات التي تواجه مصر ودورها في تعزيز الشمول المالي وذلك من خلال تقسيمه إلى مطلبين تحدثنا في المطلب الأول عن التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق الشمول المالي ثم تحدثنا في المطلب الثاني عن دور الدولة في تعزيز الشمول المالي وذلك من خلال إجراءات تشريعية وأخرى حكومية تنظيمية وأخيراً الخطوات التي قام بها البنك المركزي المصري من أجل تعزيز الشمول

المالي وأخيراً مساهمة الشمول المالي في تحقيق السعادة عن طريق الوفاء بالاحتياجات الأساسية للإنسان الذي هو أساس علم الاقتصاد.

وقد نتج عن البحث مجموعة من النتائج والتوصيات الهامة وذلك على النحو التالي :

النتائـــج :

١- يهدف الشمول المالي في المقام الأول إلى التنمية الاقتصادية وكذا الرفاهية الاجتماعية من خلال تنمية المشروعات الاقتصادية في الدولة سواءً المشروعات المتوسطة أو الصغيرة أو المتناهية في الصغر ووصول الخدمات المالية إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين بالدولة وخاصة الفقراء والموجودين في مناطق نائية أو خارج الحضر مما يحقق زيادة معدل النمو الاقتصادي وزيادة الدخول والاستثمارات وزيادة فرص الادخار.

٢- أهداف الشمول المالي العالمية هي سهولة وصول واستخدام الخدمات المالية مع تقديمها بأفضل جودة ممكنة.

٣- مر الاقتصاد المصري بعدد من صدمات العرض وكانت فيها معدلات التضخم ومعدلات نمو الناتج القومي في اتجاهات عكسية.

٤- الشمول المالي له دور أساس في تحديد اتجاهات السياسة النقدية التي قد تكون أحيانا سياسة انكماشية لمواجهة الارتفاع في معدلات التضخم وأحيانا قد تكون توسعية لمواجهة الانخفاض الكبير في معدلات النمو.

٥- يواجه الشمول المالي في مصر العديد من الصعوبات أهمها انخفاض مستوى الدخل وارتفاع معدلات البطالة والفقر بالإضافة إلى تزايد قطاع الاقتصاد غير الرسمي وقلة الوعي المصرفي.

٦- اتخذت الدولة العديد من الإجراءات على المستوى التشريعي والحكومي بالإضافة إلى الإجراءات التي قام بها البنك المركزي لتدعيم نظام الشمول المالي.

٧- أخيراً فإن الشمول المالي يمكن أن يعزز من السعادة لدى المواطنين عن طريق إشباع حاجاته الأساسية وبالتالي تحقيق المزيد من الشعور بالرضا وراحة النفس ومن ثم تحقيق الهدف الأساسي لعلم الاقتصاد وهو تحقيق السعادة والرفاهية الاجتماعية لدى الأفراد.

التوصيات :

١- مراجعة القوانين المنظمة للنشاط المصرفي والمالي حتى تتناسب مع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية والغير مسجلة وهي تشكل نسبة لا بأس بها من الناتج المحلي الإجمالي مما يؤدي إلى دمجها في القطاع الرسمي مما يحسن من فاعلية السياسات النقدية.

٢- العمل على زيادة سعة وسرعة خدمات الانترنت حتى يمكن الوصول إلى كافة الخدمات المالية بسهولة ويسر.

٣- زيادة الحملات الإعلانية لتبصير المجتمع بفوائد خدمات الشمول المالي.

٤- ابتكار آليات وأدوات جديدة تتناسب مع الاحتياجات المتطورة والمتجددة لكافة طوائف المجتمع.

٥- التوسع في نشر نظام نقاط البيع (POS) وماكينات (ATM) وبصفة خاصة في الأماكن المزدحمة ذات الكثافة العالية وفتح أفرع جديدة للمؤسسات المالية في تلك الأماكن لسهولة الوصول لجميع الخدمات المالية.

٦—العمل على جذب صغار المستثمرين إلى التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية حتى لا تتجه أموالهم واستثماراتهم إلى القنوات غير الرسمية.

٧- يجب العمل على تجنب المخاطر التي تصاحب الشمول المالي والتي تتم عبر شبكة الانترنت للوصول إلى أقصى قدر ممكن من أمن وسرية معلومات العميل وذلك باستخدام آليات تكفل السرية الخصوصية من خلال تقنيات معينة مثل تقنية البلوك تشين (Block chain).

المراجع باللغة العربية :

أولاً : الدوريات والمقالات :

١- د/ أحمد فؤاد خليل، آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية، بحث منشور، مجلة الدراسات المالية المصرفية ج (٣٣) العدد (٣)، ٢٠١٥م.

٢- بهتار على القرة، الشمول المالي، دولة قطر نموذجا، بحث منشور، مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية، ج (٢) ع (١١)، ٢٠١٧م.

٣- جيهان محمد السيد وإيناس فهمي حسين، أثر الأزمات الاقتصادية الكلية في سوق العمل في الاقتصاد المصري، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٧١ عام ٢٠١٥م.

٤- د/ حنان علاء الدين عبدالصادق جعفر، آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، يوليو ٢٠٢٠م.

٥- سمير عبدالله، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٦م.

٦- صوريه شنبي، د/ السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية) مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد (٢) العدد (٢)، ٢٠١٨م.

٧- د/ عشري محمد علي، الشمول المالي وأثره على السياسة النقدية (حالة مصر)، مجلة مصر المعاصرة، العدد رقم ٥٣١-٥٣٢، يوليو – أكتوبر ٢٠١٨م.

٨- د/ هبه محمود الباز، التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري، سلسلة أوراق السياسات، الإصدار رقم (١٨)، معهد التخطيط القومي، يونيو ٢٠٢٠م.

ثانياً : القوانين والتقارير والنشرات :

١ - الأونتكاد، تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية بما يشمل إبراز أثر التحويلات المالية، التمكين الاقتصادي للنساء والشباب، جنيف، نوفمبر ٢٠١٤م.

٢- البنك المركزي المصري، القواعد التنظيمية لتصنيف منتجات وخدمات الشمول المالي، ١٧/ ٦/ ٢٠١٩م.

٣- البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي، ٢٠١٤، ٢٠١٦م.

٤ - البنك المركزي المصري، قطاع البحوث الاقتصادية، المجلد رقم (٥٩) العدد رقم (٢)، ٢٠١٨/ ٢٠١٩م.

٥- البنك المركزي المصري، كتاب دوري بشأن إنشاء المجلس القومي للخدمات في ٧/ ٦/ ٢٠١٧م.

٦- البنك المركزي المصري، كتاب دوري بشأن تشجيع البنوك على منح القروض والتسهيلات الائتمانية للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ١١/ ١/ ٢٠١٦م.

٧- البنك المركزي المصري، كتاب دوري بشأن زيادة المبلغ المخصص لمبادرة التمويل العقاري ومعاملة مصابي وأسر شهداء الجيش والشرطة، ٨/ ١٠/ ٢٠١٧م.

٨- البنك المركزي المصري، كتاب دوري بشأن مبادرة التمويل العقاري لصالح محدودي ومتوسطي الدخل، ١٩/ ٢/ ٢٠١٤م.

٩- البنك المركزي المصري، كتاب دوري بشأن مبادرة الشركات المتوسطة العاملة في قطاعي الصناعة والزراعة، ٢٢/ ٢/ ٢٠١٦م.

١٠ - البنك المركزي المصري، كتاب دوري خاص بالقواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنت، ٩/ ١١/ ٢٠١٤م.

١١- البنك المركزي المصري، كتاب دوري خاص بتعليمات فتح فروع صغيرة للبنوك.

١٢- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ٢٠١٢م.

١٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت عام ٢٠١٧م.

١٤- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨/ ٢٠٢٠م.

١٥- القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤م والخاص بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، العدد (٤٦) من الجريدة الرسمية في ١٣/ ١١/ ٢٠١٤م.

١٦- أمانة مجلس محافظي البنوك العربية ومؤسسة النقد العربية، متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي، صندوق النقد العربي، ٢٠١٥م.

١٧- أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، توسيع فرص الوصول إلى التمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية، صندوق النقد العربي، أكتوبر ٢٠١٢م.

١٨- بنك الجزائر، الشمول المالي، تقرير منشور، ٢٠١٧م.

١٩- بنك الكويت الدولي، الشمول المالي في دولة الكويت، وحدة البحوث، مايو ٢٠١٥م.

٢٠- صندوق النقد العربي، الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، تقرير رقم ٢/ ١٩/ ٢٠١٩م.

٢١- صندوق النقد العربي، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالى ، تقرير منشور، ٢٠١٥م.

٢٢- فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، تقرير منشور، صندوق النقد العربي، ٢٠١٧م.

٢٣- قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣م.

٢٤- مركز المشروعات الدولية الخاصة، سلسلة التحول نحو اقتصاد غير نقدي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، ٢٠١٧م.

ثالثاً : المؤتمرات :

١- د/ محمود عبدالفضيل، مفهوم الفساد ومعاييره، بحث منشور في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، ط٢، بيروت، ٢٠٠٦م.

رابعاً : المراجع الالكترونية :

١- أحمد سرور، منى حجازي، تزايد الدور ... كيف لمصر أن تحقق الشمول المالي؟ جمهورية مصر العربية، ٢٠١٧م.

https : // elbdil-Pass. Org/author/ahmed-mona.

تاريخ الدخول الى الموقع ١٦/ ٤/ ٢٠٢٢ م

٢- كتاب دوري بتاريخ ٣/ ١/ ٢٠١٨م بشأن الاعتراف بضمانة شركة ضمان مخاطر الائتمان.

https:// cgcegypt. Com/index. Html

تاريخ الدخول الى الموقع ٢٣/ ٤/ ٢٠٢٢م

٣- نانسي البنا، الشمول المالي نحو التحول للاقتصاد الرقمي، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٧/ ٤/ ٢٠١٨م.

https:// www. Sis. Gov. eg/story/164726?/ang=ar

تاريخ الدخول الى الموقع ٧/ ٤/ ٢٠٢٢م

4- https:// mped. Gov. eg/Egypt vision? Id = 59 & lang = ar.

تاريخ الدخول الى الموقع ١٣/ ٥/ ٢٠٢٢م

5- Https:// www. e/watannews. Com/news/details 4571924.

تاريخ الدخول الى الموقع ٢٦/ ٥/ ٢٠٢٢ م

6- https:// www. GPFI. Org/about-gpfi.

تاريخ الدخول الى الموقع ٤/ ٦/ ٢٠٢٢م

7- https:// www masrawy. Com/news-banking/ details/ 2018 – 6/5/2021.

تاريخ الدخول الى الموقع ٢١/ ٦/ ٢٠٢٢

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1- Aaron Mehrotra and James Yetman "Financial inclusion and Optimal monetary policy" Bis working papers No., 476, December 2014, p. 6.

2- As of 2018, more than 90 countries have publicly to promoting financial inclusion and the number will continue to grow financial regulators and supervisors in these countries are discovering the value of a structured approach in helping them to implement policies and strategies on financial inclusion[(1)] alongside their core responsibilities to promote micro-and macroprudential stability(s) and financial integrity[(1)] and to protect financial consumers(p). objectives collectively referred to asi-sip. P. 4.

3- Cecchetti and Schoenholtz, Monetary Policy and financial inclusion June 22, 2015.

https :// www. Money and Banking. Com/commentary 22/6/2015 monetary-Policy-and financial-inclusion.

4- Christine Lagarde "SME development and financial inclusion in the Arab World SPEECH, international monetary fund, 10 February, 2019.

5- Frey B. S., and A stutzer "what can Economics learn from happiness research? Journal of Economic Literature 40, 2002, 402-435

6- Han. Rui and Martin "Financial inclusion for financial stability : Access to bank Deposits and the growth of Deposits in the Global financial crisis "Policy Research working paper 6577. World Bank, Washington, 2013, p. 6.

7- Robert Cull, Tilman Ehrbeck, and Nine Holle "Financial inclusion and development : Recent Impact Evidence Focus Note, World Bank, No. 92 April, 2014, P. 1.

8- Sahay, Ratna, and others, "Financial inclusion : can it meet multiple macroeconomic Goals? IWF staff Discussion note 15/17. International monetary fund, Washington, DC, 2015, pp. 16-18.

9- Silvia storchi, Emilio Hernandez, Elizabeth, Mc Guinness "A Research and Learning Agenda for the impact of financial inclusion December 2020.

References:

1 : aldawriaat walmaqalat :

• d/ 'ahmad fuad khalil, aliat alshumul almaliu nahw alwusul lilkhadamat almaliati, bahath manshur, majalat aldirasat almaliat almasrifiat j (33) aleadad (3), 2015m.

• bhatar ealaa alqarati, alshumul almaliu, dawlat qatar namudhaja, bahath manshur, majalat al'iidarat walqiadat al'iislamiati, j (2) e (11), 2017m.

• jihan muhamad alsayid wa'iinas fahmi husayn, 'athar al'azamat alaiqtisadiat alkuliyat fi suq aleamal fi alaiqtisad almisrii, majalat buhuth aiqtisadiat earabiatin, aleadad 71 eam 2015m.

• d/ hanan eala' aldiyn eabdalsaadiq jaefar, aliat litaeziz alshumul almalii fi misr fi zili altahadiyat walmueawiqati, almajalat aleilmiat lilaiqtisad waltijarati, kuliyat altijarat jamieat eayn shams, yuliu 2020m.

• smir eabdallah, alshumul almaliu fi filastin, maehad 'abhath aldirasat alfilastiniati, 2016m.

• surih shinbi, du/ alsaeid bin likhadar, 'ahamiyat alshumul almalii fi tahqiq altanmia (taeziz alshumul almalii fi jumhuriat misr alearabiati) majalat albuhuth fi aleulum almaliat walmuhasabati, kuliyat aleulum alaiqtisadiat waltijariat waeulum altasyiri, jamieat almasilati, aljazayar, almujalad (2) aleadad (2), 2018m.

• da/ eashri muhamad ealay, alshumul almaliu wa'atharuh ealaa alsiyasat alnaqdia (halat masr), majalat misr almueasirati, aleadad raqm 531-532, yuliu - 'uktubar 2018m.

• d/ habah mahmud albazi, altadaeiat almuhtamalat li'azmat kwrwna ealaa alaiqtisad almisrii, silsilat 'awraq alsiyasati, al'iisdar raqm (18), maehad altakhtit alqawmii, yuniu 2020m.

2: alqawanin waltaqarir walnasharat :

• al'uwntikad, tathir 'iimkaniat alwusul 'iilaa alkhadamat almaliat ealaa altanmiat bima yashmal 'iibraz 'athar altahwilat almaliati, altamkin alaiqtisadii lilnisa' walshabab, jinif, nufimbir 2014m.

• albank almarkaziu almisriu, alqawaeid altanzimiat litasnif muntajat wakhadmat alshumul almali, 17/6/2019m.

• albank almarkaziu almisriu, taqrir aliastiqrar almali, 2014, 2016m.

• albank almarkaziu almisriu, qitae albuhuth aliaqtisadiati, almujalad raqm (59) aleadad raqm (2), 2018/2019m.
• albank almarkaziu almisriu, kitab dawriun bishan 'iinsha' almajlis alqawmii lilkhadamat fi 7/6/2017m.
• albank almarkaziu almisriu, kitab dawriun bishan tashjie albunuk ealaa manh alqurud waltashilat alaytimaniat lilsharikat walmanshat alsaghirat walmutawasitati, 11/1/2016m.
• albank almarkaziu almisriu, kitab dawriun bishan ziadat almablagh almukhasas limubadarat altamwil aleaqarii wamueamalat musabi wa'asr shuhada' aljaysh walshurtat, 8/10/2017m.
• albank almarkaziu almisriu, kitab dawriun bishan mubadarat altamwil aleaqarii lisalih mahdudi wamutawasiti aldakhl, 19/2/2014m.
• albank almarkaziu almisriu, kitab dawriun bishan mubadarat alsharikat almutawasitat aleamilat fi qitaeay alsinaeat walziraeati, 22/2/2016m.
• albank almarkaziu almisriu, kitab dawriun khasun bialqawaeid almunazimat litaqdim alkhadamat almasrifiat eabr alantirnti, 9/11/2014m.
• albank almarkaziu almisriu, kitab dawriun khasun bitaelimat fath furue saghirat lilbunuki.
• altaqrir alaiqtisadiu alearabiu almuahadi, furas watahadiyat alnafadh 'iilaa alkhadamat almaliat walmasrafiat waltamwil fi alduwal alearabiati, sunduq alnaqd alearabii, 2012m.
• aljihaz almarkazii liltaebiat aleamat walahisa'i, alnatayij alnihayiyat liltaedad aleam lilsukaan wal'iiskan walmunshat eam 2017m.
• aljihaz almarkazii liltaebiat aleamat walahisa'i, 2018/2020m.
• alqanun raqm 141 lisanat 2014m walkhasu bitanzim nashat altamwil mutanahi alsaghra, aleadad (46) min aljaridat alrasmiat fi 13/11/2014m.
• 'amanat majlis muhafizi albunuk alearabiat wamuasasat alnaqd alearabiati, mutatalabat tabniy astiratijiatan wataniatan shamilatan litaeziz alshumul almalii, sunduq alnaqd alearabii, 2015m.
• 'amanat majlis muhafizi almasarif almarkaziat wamuasasat alnaqd alearabiati, tawsie furas alwusul 'iilaa altamwil walkhadamat

almaliat fi alduwal alearabiat wadawr almasarif almarkaziati, sunduq alnaqd alearabii, 'uktubar 2012m.
• bank aljazayar, alshumul almali, taqrir manshur, 2017m.
• bank alkuayt alduwali, alshumul almaliu fi dawlat alkuayti, wahdat albuhutha, mayu 2015m.
• sunduq alnaqd alearabii, alshumul almaliu lilmashrueat alsaghirat walmutawasitat fi mintaqat alsharq al'awsat wasia alwustaa, taqrir raqm 2/19/2019m.
• sunduq alnaqd alearabii, alealaqat almutadakhilat bayn alaistiqrar almalii walshumul almalaa , taqrir manshur, 2015m.
• fariq aleamal al'iiqlimii litaeziz alshumul almalii fi alduwal alearabiati, alealaqat almutadakhilat bayn alaistiqrar almalii walshumul almali, taqrir manshur, sunduq alnaqd alearabii, 2017m.
• qanun albank almarkazii waljihaz almasrifii raqm 88 lisanat 2003m.
• markaz almashrueat alduwaliat alkhasati, silsilat altahawul nahw aiqtisad ghayr naqdiin, markaz almashrueat alduwaliat alkhasati, ghurfat altijarat al'amrikiati, washintun, 2017m.

3: almutamirat :

• d/ mahmud eabdalfadil, mafhum alfasad wamaeayiruhu, bahath manshur fi alfasad walhukm alsaalih fi albilad alearabiati, buhuth wamunaqashat alnadwat alfikriat alati nazamaha markaz dirasat alwahdat alearabiat bialtaeawun mae almaehad alsuwidii bial'iiskandariat, ta2, bayrut, 2006m.

4: almarajie alalkitruniia :

• 'ahmad srur, munaa hijazi, tazayud aldawr ... kayf limisr 'an tuhaqiq alshumul almali? jumhuriat misr alearabiati, 2017m.
https : // elbdil-Pass. Org/author/ahmed-mona.
tarikh aldukhul alaa almawaqie 16/4/2022 m
• ktab dawriun bitarikh 3/1/2018m bishan aliaetiraf bidamanat sharikat daman makhatir aliaytimani.
https:// cgcegypt. Com/index. Html
tarikh aldukhul alaa almawaqie 23/4/2022m
• nansi albanaa, alshumul almaliu nahw altahawul liliaqtisad alraqmii, alhayyat aleamat liliastielamati, 17/4/2018m.
https:// www. Sis. Gov. eg/story/164726?/ang=ar
tarikh aldukhul alaa almawaqie 7/4/2022m

• https:// mped. Gov. eg/Egypt vision? Id = 59 & lang = ar.
tarikh aldukhul alaa almawaqie 13/5/2022m
• https:// www. e/watannews. Com/news/details 4571924.
tarikh aldukhul alaa almawaqie 26/5/2022 m
• https:// www. GPFI. Org/about-gpfi.
tarikh aldukhul alaa almawaqie 4/6/2022m
• https:// www masrawy. Com/news-banking/ details/ 2018 - 6/5/2021.
tarikh aldukhul alaa almawaqie 21/6/2022

فهـــــرس الموضوعـــــات

المقدمة ١١٠
أهمية البحث : ١١٠
الهدف من البحث : ١١٠
اشكالية البحث : ١١١
منهج البحث : ١١١
خطة البحث : ١١١
المبحث الأول واقع الشمول المالي في مصر ١١٢
المطلب الأول ماهية الشمول المالي ١١٤
المطلب الثاني الآثار الاقتصادية للشمول المالي ودوره في تحديد السياسة النقدية ١٢٤
المبحث الثاني معوقات تطبيق الشمول المالى فى مصر وسبل مواجهتها ١٣٨
المطلب الأول معوقات تطبيق الشمول المالي فى مصر ١٣٩
المطلب الثاني دور الدولة في تعزيز الشمول المالي في ضوء رؤيتها ٢٠٣٠م ١٤٥
الخاتمة : ١٥٧
النتائـــج : ١٥٨
التوصيات : ١٥٩
المراجع باللغة العربية : ١٦٠
REFERENCES: ١٦٦
فهـــــرس الموضوعـــــات ١٧٠